الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣ *

أ٠م.د ظلال جواد كاظم
جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات

الباحث احمد مرزوق عبد عون
جامعة الكوفة –كلية التربية للبنات

المستخلص

تحولت الحدود السياسية الى مغذيات رئيسية لعدم الاستقرار الداخلي والاقليمي ، فبحكم تعريفها كخطوط فاصلة تبدأ وتنتهي عندها سيادة الدولة على ارضيها ، ارتبطت بمحوريين احدهما داخلي يتعلق بقدرة الدولة على تأمينها من اي تهديدات قائمة او محتملة واخر خارجي لتأثيرات اقليمية ودولية في امن الحدود . فقد تركزت التهديدات على الحدود العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بتعرضها الى الاحتلال الامريكي وفقدان الدولة لسيادتها ، فضلا عن ترك الحدود مفتوحة وفقدان الحدود لوظيفتها في حماية امن الدولة ، واصبحت معبراً لتهديدات غير تقليدية ذات طبيعة متشابكة ومتصاعدة في آن واحد تمثل بالإرهاب العابر للحدود ، فضلا عن توظيف بعض دول الجوار الجغرافي لحدودها الى نمط التصارع مع الدولة العراقية مستغلة الخصائص الجغرافية لمنطقة الحدود في ضوء تسلل المجاميع الارهابية ودعمها ، مضافا لاختلافات سياسية واقتصادية وايدلوجية اسهمت في تنامي ظاهرة الارهاب في العراق الى يومنا هذا .

المقدمة

تعد الحدود السياسية من الظواهر المدنية الحديثة والتي لها اثرٌ رئيس في الجغرافية السياسية، اذ تشير الى نمو وتقلص الدولة، والدولة القوية تظهر في ضوء الارتباط الوثيق بين حدودها ، والملاحظ ان قضية الحدود العراقية بعد عام ٢٠٠٣ من القضايا المهمة والملحة لاستتباب الامن والاستقرار وايقاف المجاميع الارهابية القادمة من خلف الحدود اذ اصبح الحديث عن امن العراق واستقرار مرهوناً بالسيطرة الفعلية

---

* بحث مستل من رسالة ماجستير للباحث أحمد مرزوق عبد عون.

على الحدود العراقية مع الدول المجاورة وسعت الحكومات العراقية المتعاقبة للاتصال بدول الجوار لمعالجة هذه القضية الحاسمة والتي تضمنها وتكفلها المواثيق الدولية، والامنية، والقانونية، واحترام العلاقات بين الدول لحماية وحراسة ومراقبة الحدود المشتركة فيما بينها وليست مهمة لدولة بحد ذاتها ، لأنه من المعروف ان حماية وضبط الحدود بين الدول المجاورة تقع على عاتق ومسؤولية الدول المتجاورة، وخاصة في المرحلة الاستثنائية التي يمر بها العراق والتي تتطلب المزيد من التعاون لمواجهة زمر الارهاب التي تمر عبر حدود الجوار الى العراق، ومن هنا يطرح سؤال هل ان دول الجوار العراقي غير قادرة على حماية حدودها وايقاف هؤلاء الارهابيين ؟ لان عدم استقرار العراق انعكس سلبا على هذه الدول وخير مثال سوريا. فالتحولات التي تشهدها الحدود تعتمد على أوضاع الجغرافيا السياسية وتأثيرها في امن الحدود، فتحولت حدود العراق مع دول الجوار الى حدود جاذبة للإرهاب، وحدود طاردة للإرهاب.

١- **مشكلة البحث** : هل للحدود سياسية لبعض دول جوار العراق أثر في نمو ظاهرة الارهاب بعد عام ٢٠٠٣ ؟

٢- **فرضية البحث** : للحدود السياسية لبعض دول الجوار العراق أثر في نمو ظاهرة الارهاب بعد عام ٢٠٠٣.

٣- **هدف البحث** : تقييم دور حدود الجوار بعد عام ٢٠٠٣ في دعم الارهاب وتصديرها الى العراق ، والكشف عن دور الحدود في حماية امن واستقرار الدولة، فضلا عن أهمية وقدسية الحدود السياسية كونها مرادفة لسيادة الدولة.

٤- **حدود منطقة البحث** :تتمثل الحدود المكانية حدود جمهورية العراق المعترف بها دوليا، اذ يمتد العراق فلكيا" بين دائرتي عرض (٥َ ٢٩ْ - ٢٢َ ٣٧ْ) شمالاً ، أما بالنسبة لخطوط الطول فيقع بين خطي طول (٣٩َ ٣٨ْ - ٣٦َ ٤٨ْ) شرقاً ، وبمساحة قدرها (٤٣٥٠٥٢) كم٢ أما الحدود الزمانية ستكون منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩ حتى عام ٢٠١٥.

٥- **أهمية البحث** : تأتي أهمية الدراسة من تنامي ظاهرة الارهاب على الحدود العراقية بسبب عدم استقرار بعض المناطق المجاورة لدول جيران العراق ، فضلا عن ضعف السيطرة للحكومة المركزية على تلك المناطق ، وتنامي ظاهرة الصراع الطائفي والعنصري في المناطق المختلطة دينيا وقوميا ، اذ يرغب الباحث تسليط الضوء على هذا الامر .

٦- **منهج البحث :** اتبع البحث منهج تحليل القوة في دراسة الخصائص الجغرافية لمعرفة موطن القوة والضعف ومدى مساهمتها في بناء قوة الدولة ، وأثرها في نمو ظاهرة الارهاب في العراق فضلا عن المنهج التاريخي ، فقد ركز على التطور الذي أحاط بالدولة العراقية ذات الصلة بالأهمية السياسية للمنطقة وتطور رسم حدودها .

١- **الحدود العراقية التركية : :**

يبلغ طول خط الحدود بين العراق وتركيا (٣٧٧) كم بنسبة ١٠،٩% من طول حدود العراق مع دول الجوار، اذ كان يعد العراق من عام (١٦٣٨- ١٩١٨) جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ولم تكن للعراق حدود تاريخية ثابتة مع تركيا قبل عام ١٩٢٤، بمعنى أخر لا تفصلها عن تركيا أي حدود سياسية ، وفي ٣١ تشرين الأول عام ١٩١٨ عقد هدنة بين القوات البريطانية والأتراك وكانت القوات البريطانية ترابط جنوب الموصل، وبعد هذه الهدنة شغل البريطانيون عسكريا بموجب معاهدة مندروس (MUNDROS) والتي عقدت بين الحلفاء المنتصرين والدولة العثمانية أصبح العراق ضمن الاحتلال البريطاني، وفي عام ١٩٢٣م طالبت تركيا في مؤتمر لوزان بولاية الموصل(*) والتي كانت من حصة فرنسا على وفق اتفاقية (سايكس بيكو Sykes – picot(**)) لم تحل مشكلة الموصل في معاهدة لوزان (***) ، واخذ الأتراك يطالبون على إدخال الموصل ضمن الوطن التركي، وان تكون الحدود الفاصلة بين العراق وتركيا هي جبال مكحول وسلسلة جبال حمرين كحد فاصل بين البلدين[١]. وطبقا لاتفاقية سيفر في ١٠ أغسطس عام ١٩٢٠م بين تركيا والعراق (الانتداب البريطاني) فان الحد الفاصل يبدأ من على نهر دجلة ويسير باتجاه الشرق حتى ينتهي في نقطة الحدود الثلاثية مع ايران. واقترحت الحكومة البريطانية خطا مؤقتا في عام ١٩٢٤ عرف بخط بروكسل وهو ينطبق تقريبا على خط الحدود الحالية وأحيل النزاع الى عصبة الأمم وقرر مجلسها تعيين لجنة لدراسة القضية وبعد ثلاثة شهور قدمت تقريرها وبموجبه تقرر إبقاء الموصل جزءً من العراق (واعتبار خط بروكسل) أحسن حد فاصل بين الدولتين وفي ٥ حزيران عام ١٩٢٦ عقدت معاهدة ثلاثية بين العراق وبريطانيا وتركيا ، وبهذا انتهت مشكلة الحدود العراقية – التركية.[٢] والخريطة (١) توضح المنطقة التي يمر فيها خط الحدود بين العراق وتركيا.

١-١- الوصف الجغرافي لخط الحدود العراقية – التركية :

يبدأ خط الحدود بين العراق وتركيا في منطقة جبلية من ملتقى وادي ''حاجي بك '' بالحدود العراقية الإيرانية، ثم يتجه غربا مع امتداد هذا الوادي ووادي مهدانة حتى بداية وادي وركجوك، وثم يتجه شمالا فيمر بالمرتفعات التي تفصل بين حوض وركجوك وشمدينان.[٣] وبعد ان يقطع الوادي الأخير تسير

بصورة عامة نحو الغرب قاطعة وادي الزاب قرب قرية دوسكى وتعقبه سلسلة جبال ريزى ورز وان حرور ثم تقطع نهر الخابور مارة بقمة جبل مهر داغ حتى تصل الحدود بنهر الهيزل وبنفس الاتجاه مع نهر الهيزل حتى ملتقاه بالخابور حيث تسير مع الخابور حتى ملتقاه بنهر دجلة شمال قرية فيشخابور.[٤] وهذا يشير الى ان خط الحدود يسير مع مجرى نهر الخابور وروافده، متبعا خطوط تقسيم المياه وقمم الجبال حتى نقطة الحدود الثلاثية للحدود العراقية الإيرانية – التركية ويمتد خط الحدود من الجانب العراقي في محافظتي اربيل، ومحافظة دهوك ، اما الجانب التركي فيمر خط الحدود بين مقاطعة حكارى، شرناح .

١-٢- ترسيم خط الحدود وإدارته

ركز الاتفاق بين العراق تركيا تعليم خط الحدود على المادة الثالثة [*] من معاهدة أنقرة في عام ١٩٢٦ في تكوين لجنة لتعليم حدود العراق تركيا عرفت باسم "لجنة كوسيوز "وتألفت هذا اللجنة من خمسة أعضاء اثنان من اختيار العراق وبريطاني واثنان من اختيار تركيا، اما رئيس اللجنة فاختارته عصبة الأمم.[٥]

ويبدأ خط الحدود من الغرب على أساس هذه اللجنة و قامت بمسح الحدود ونظمت بمقياس رسم ١/٥٠٠٠٠ ثم وضعت دعامات وعددها (٩٩) دعامة مرقمة بتسلسل يبدأ من الغرب الى الشرق وتقع الدعامة الأخيرة عند نقطة التقاء الحدود العراقية التركية الإيرانية .[٦] وبعد انتهاء الانتداب على العراق، اعتمدت كل دولة حدودها عن طريق بناء المخافر الحدودية لحراسة الحدود من اعمال التسلل والتهريب ، فقد بلغ عدد المخافر في زمن النظام السابق نحو (٢٦) مخفراً فضلا ان عدد المعابر لا يزيد على الحدود العراقية التركية عن معبر واحد هو" معبر ابراهيم الخليل " في محافظة دهوك الذي كانت تديره الحكومة

الخريطة (١) توضح خط الحدود بين العراق وتركيا

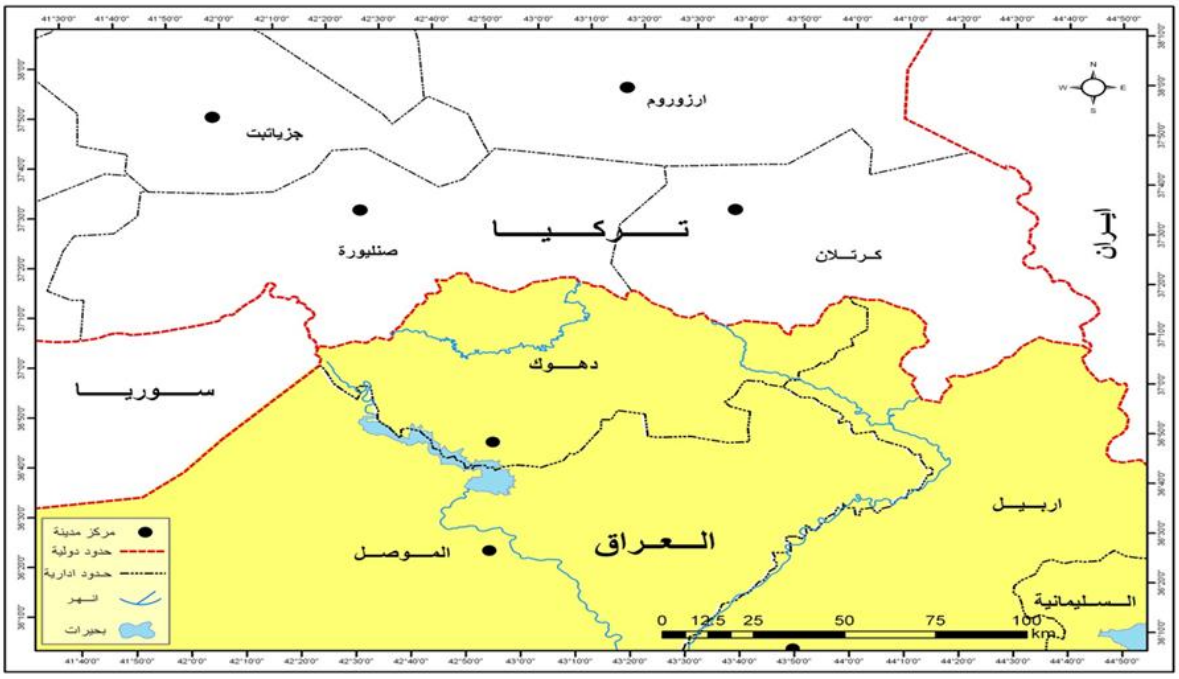

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة خريطة العراق الادارية، بمقياس رسم ١/ ٥٠٠٠٠٠، ٢٠١٠.

العراقية وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، وخسارة العراق الحرب وفرض الحظر الجوي في شمال العراق عند خط العرض ٣٦° ، انتقلت إدارته الى الحزب الديمقراطي الكردستاني(*) بزعامة مسعود برزاني. وقد أضافت الحكومة بعد سقوط النظام السابق بعد عام ٢٠٠٣ ، (٨ مخافر) جديدة.(٧)

١-٣- سكان منطقة الحدود العراقية التركية :

تعد منطقة الحدود امتدادا طبيعيا للمناطق التي تسكنها القومية الكردية في كل من العراق وتركيا وايران وسوريا، ويعد الاكراد من شعوب الآري يتكلمون لغة آرية (هندية – إيرانية) وتنتمي الى مجموعة اللغات الأفغانية والفارسية والاردو. ويكون انتشار السكان في الوديان الجبلية حيث تتسع الأراضي الصالحة للزراعة.(٨) ومن أهم القبائل التي تسكن منطقة الحدود العراقية- التركية هي:-

١- قبيلة مزوري : وهي من أقدم القبائل الكردية تسكن قضاء دهوك، وشمال شرقي العمادية يعملون في الزراعة.

٢- قبيلة هركي : وهي من القبائل التي تضررت بتثبيت خط الحدود، وهم من القبائل الرحالة يتنقل قسم منهم في سهل مركوز وتركوز الواقعين غرب وجنوب بحيرة أرمية، يعملون في تربية الحيوانات.

٣- قبيلة برواري :تنقسم الى قسمين برواري زير، برواري بالا، يسكنون جنوب نهر كاره وهو من رافد نهر الزاب الكبير، يعملون في الزراعة والتجارة.

٤- قبيلة بارزان : بلغ عددها في السبعينات (٣٠٠٠) أسرة ، وهم يسكنون شمال نهرالزاب الكبير في منطقة تدعى بارزان، وهي من القبائل المستقرة والمتحضرة، وإفرادها يعملون بالزراعة والتبغ والكروم والحبوب.

٥- قبيلة زيباري : تسكن المنطقة الممتدة بين عقره والزاب الكبير إفرادها لم يتجاوز (١٢٠٠) أسرة في سبعينيات القرن الماضي، يشتغلون في الزراعة والتبغ والكروم.[٩]

ويتضح مما تقدم ان معيار الحدود بين البلدين نشأت وفق المعيار الاقتصادي، فضلا عن ان ترسيم خط الحدود لم يوضع الا لاعتبارات سياسية ولم تراعَ الاعتبارات الاخرى الطبيعة والبشرية لسكان منطقة الحدود، وان الدولة العراقية نجحت في ضم مدينة الموصل (ذات الموارد النفطية) للأراضي العراقية ، وان مورفولوجية خط الحدود تصنف وفقا للمعيار الجغرافي ضمن الحدود الطبيعية الجبلية، فضلا عن ان خط الحدود العراقي- التركي غير مسيطر عليه من قبل الدولة العراقية منذ عام ١٩٩١ وحتى بعد سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ ، اذ لا يوجد أي تمثيل للحكومة المركزية لخط الحدود كما ان المعبر الحدودي الذي يمثل حلقة الوصل بين العراق وتركيا، بيد فصيل واحد من الاحزاب الكردية هو الحزب الديمقراطي الكردستاني والى يومنا هذا.

نستنتج مما تقدم ان خط الحدود بين العراق – وتركيا ليس حد اثني اي بمعنى لا يفصل بين شعوب مختلفة على جانبي الحدود بل هو حد يفصل بين قومية واحدة هي الكردية والتي لم تنصهر داخل الدولة العراقية، فضلا عن مطالبتها بالانفصال وتكوين دولة لها ، على الرغم من إعطاء الحكومة العراقية حكما ذاتيا في عام ١٩٧٠، والتي لم تعطيه دول الجوار العراقي لسكانها من الاكراد.

١-٤- تأثير خط الحدود على الحركات العسكرية :

يتمثل خط الحدود في ضوء التأثير على الحركات العسكرية على اهم ما يأتي :

١- شكل الحدود على العموم مستقيم وعليه يكون تأثيره متساويا بالنسبة للجانبين العراقي والتركي.

٢- ان سلاسل الجبال في الحدود التركية العراقية تمتد بصورة عامة بمحاذاة الحدود وبموازاة القسم الشمالي من الحدود العراقية – الإيرانية ، ان هذه السلاسل تؤلف موانع طبيعية جيدة صالحة للدفاع من الجانب العراقي ضد تقدم للقوات التركية، وهي بذلك تؤلف مواضع دفاعية جيدة.

٣- ان القسم الغربي من الحدود الشمالية المحصور بين العمادية و فيشخابور يعد من أهم الأقسام بالنسبة للعراق للأسباب الآتيه :-

أ- سهولة الأراضي وعدم تيسر موانع تحول دون التقدم القوات من الشمال التركي الى داخل الأراضي العراقية . (١٠)

ب- توجد في هذا الجزء عدة طرق صالحة للتنقل الآلي يمين ويسار نهر دجلة تمكن الجانب التركي من التقدم باتجاه منطقة الموصل عقدة المواصلات العراقية في شمال العراق، حيث يقترب خط الحدود من الموصل ب (٧٥ ميلا) في حين تبتعد ديار بكر التركية عن الحدود العراقية نحو ١٧٠ميلا.

٤- القسم الغربي من ساحة الحدود العراقية – التركية أهمية كبيرة في تحشد وتنقل القطعات العراقية اتجاه إسرائيل، فالتعاون مع القطعات السورية عن الطرق التي تمر في هذا الجزء من الحدود وخاصة الطريق البري والحديدي موصل – تل كوجك – نصيبين – ماردين – ديار بكر- حلب اللذان يربطان المراكز العسكرية العراقية وهي بغداد وكركوك واربيل والموصل بعقدة المواصلات السورية حلب التي يمكن عن طريقها تنقل القطعات العراقية الى منطقة دمشق ، للتعاون مع القطعات السورية في الساحة السورية – الإسرائيلية.(١١)

يتضح مما تقدم ان خط الحدود بين العراق وتركيا يمر بمنطقة جبلية تمتاز بقيميتها الدفاعية الكبيرة، اذ يمكن ان يستفيد العراق في اقامة تحصين دفاعية ضد أي هجوم قادم من الشمال، الا ان الجزء الخطير من الساحة الشمالية بالنسبة للعراق هو القاطع الغربي والمحصور بين الموصل – زاخو في العراق وجزيرة ابن عمر في تركيا، حتى ملتقى الحدود العراقية السورية قرب فيشخابور، إذ ان هذه الاراضي تنفتح وتقل فيها العوارض الجبلية وتمر بهذا القاطع أهم الطرق التي تساعد في دخول الاراضي العراقية والسورية على حدٍ سواء، الامر الذي يسهل دخول المعدات والجماعات الارهابية الى دخل الاراضي العراقية، فضلا ان هذا القاطع يربط بين اخطر الأهداف الاستراتيجية وعقدة المواصلات، في شمال العراق وجنوب تركيا (الموصل – ديار بكر) .

١-٥- العلاقات التركية – العراقية بعد عام ٢٠٠٣

ان استراتيجية التعامل التركي مع الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ كان يرتكز على ثلاث مشكلات رئيسية :-

أ- مشكلة حزب العمال الكردستاني التركي (pkk) الذي يتخذ من شمال العراق قواعد له.

ب- مشكلة تركمان العراق عند تنفيذ (المادة ١٤٠(*)) من دستور العراق بعدما تم الاستفتاء عليه في عام ٢٠٠٥.

ت- مشكلة المياه لنهري دجلة والفرات، بين تركيا وكل من العراق وسوريا، والتي وضحناها في الفصل الثاني الدور السلبي الذي أدته تركيا، في التقليل من الحصص المائية في ضوء إقامة السدود على نهري دجلة والفرات من دون مراعاة الأعراف والقوانين الدولية.

تعد تركيا من ابرز دول الشرق الأوسط من حيث وجودها في قضايا المنطقة وغالبا ما توصف سياستها الخارجية بأنها حاملة لديناميكية كبيرة، وتتسم بالمبادرة وليس برد الفعل.[١٢] ويدرك صناع القرار الاتراك ان ما تمتلكه تركيا من امكانات وخصائص موضوعية فريدة في ضوء موقعها الجغرافي، فضلا عن روابطها بالغرب ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية بوضعها المهيمن على الصعيدين الاقليمي والدولي وعلاقتها المتطورة مع اسرائيل فضلا عن القوة العسكرية المتنامية، والثروة المائية، وعلاقتها التاريخية والاقتصادية والثقافية مع الدول العربية تجعلها عامل استقرار وتوازن في منطقة الشرق الاوسط.[١٣] ويعكس ارتباط تركيا مع الغرب سياسيا وعسكريا هو ما ينسجم مع مساندة تركيا وتأييدها للمصالح الامريكية والقيام بدور فاعل في اطار سياستها الموجهة في المنطقة ودول الجوار الجغرافي وهو يمثل حالة من التقاء المصالح المشتركة للدولتين.[١٤] ولقد كان اندلاع الحرب في٢٠ آذار عام ٢٠٠٣، واجتياح الآلة العسكرية الامريكية وحلفائها بدون موافقة مجلس الأمن الدولي للحدود العراقية، والإطاحة بنظامه السياسي، وإفراغ علاقات التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط من محتواها، مثل بالنسبة لتركيا خطراً لا يقاس به حدث أخر، فضلا عن ان احتلال العراق خلق واقعا جديدا في المنطقة والذي يعد العراق احد القوى الرئيسية فيها، وكان من نتائج الاحتلال الامريكي للعراق ما يلي:-

١- تدمير دولة مركزية للمرة الأولى منذ نشأة الدولة العراقية في المنطقة بموجب اتفاقية سايكس بيكو، عام ١٩١٦، وتركيا تشعر بالخطر من امتداد هذه النزعة التدميرية إليها.

٢- نشوء كيان فدرالي كردي في شمال العراق بصورة رسمية منصوص عليه في دستور العراق بعد إجراء الاستفتاء عليه في عام ٢٠٠٥، وهذا يمثل بنظر الاستراتيجية التركية خطراً على وحدتها.

٣- تعاظم النفوذ الإيراني(*) في العراق.[١٥]

ويمكن دراسة العلاقة بين العراق وتركيا بعد عام ٢٠٠٣ في جانبين السياسي، والاقتصادي وكالاتي:-

نظراً لما خلفه احتلال العراق بعد ٩/ ٢٠٠٣/٤ وجدت تركيا نفسها خارج المعادلة العراقية بصورة شبة كاملة على الصعيد السياسي والعسكري الا انه مع المأزق الأمريكي في العراق واتساع النفوذ الإيراني بدأت بالدخول الهادئ الى الساحة العراقية لتحقيق مصالح حيوية " تدعم وحدة العراق ورفض تقسيمه، وتصحيح الخلل في التوازنات بين المجموعات العراقية وضرورة الاشرف الحصري للحكومة المركزية على ثروات النفط والموارد الطبيعية الأخرى والمداخل الحدودية للعراق، وحل قضية كركوك بالتفاهم مع سكانها،

فضلا عن إنهاء وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق " وهذا ما عملت عليه السياسية التركية في منع تحول العراق الى مصدر تهديد لتركيا مع عراق موحد ولكن ليس قويا.[١٦] فضلا عن ان تركيا كانت تتخوف من وجود اتفاق سري بين الإدارة الامريكية والأكراد قد يؤدي الى إعلان دولة كردية مكافأة لهم مقابل اثرهم في إسقاط النظام السابق، الأمر الذي تخشاه تركيا فلا يزال شبح الكارثة الاقتصادية التي نجمت عن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، ماثلاً إمام أعين الأتراك .[١٧]

التعامل مع قضايا المنطقة في ضوء دخول الدبلوماسية التركية مرحلة جديدة تتسم بالخروج من المشكلات الإقليمية والانتقال الى تحسين علاقات تركية مع دول المنطقة ولخصها بجملة هي " تصفير المشكلات[*] ".[١٨]

إلا ان العلاقات بين بغداد وأنقرة بدأت تتأزم [**] منذ بدايات عام ٢٠١٢.[١٩] فضلا عن اتهام رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان حكومة المالكي بالطائفية وتهميش بعض المكونات، فضلا عن إبرام اتفاقية بناء خطوط أنابيب لنقل النفط الخام والغاز الطبيعي مع حكومة كردستان من دون موافقة الحكومة العراقية والذي يدل على تحول هائل في الجغرافية الاقتصادية ، وما يرتبط من تغير في الجغرافية السياسية للشرق الأوسط. [٢٠]

اما الجانب الاقتصادي يعد العراق بالنسبة الى تركيا ذي اهمية كبيرة كونه كان يحتل المرتبة الاولى لاستيراد البضائع من تركية ، اذ كانت تحتل نسبة التجارة مع العراق نسبة ٤٣،٤% في ثمانيات القرن الماضي، وبعد عام ٢٠٠٣ سعت تركيا الى اخذ أثر اقتصادي اكبر ، وخاصة في القطاع النفطي ، كون تركيا واسرائيل من البلدان الفقيرة نفطيا في الشرق الأوسط، وهذا بدوره شكل عبئا ماليا كبيرا على الميزانية التركية، وهذا ما جعل العراق في المدرك الاستراتيجي له اهمية في تخفيف العبء المالي كونه قريب من الحدود العراقية.[٢١]

ومن الواضح ان العراق يشكل موقع جغرافي مهم للاقتصاد التركي نظرا لقربه من تركيا وكونه سوقا ذا نزعة استهلاكية كبيرة[*]، إذ كان المتوقع ان يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (٢٠ مليار) في عام ٢٠١٤ على حين وصل حجم التبادل التجاري في عام ٢٠٠٩ (٦ مليار).[٢٢]

يتضح مما تقدم ان الدور التركي السياسي بعد عام ٢٠٠٣ كان سلبيا في ضوء دعم المجموعات الإرهابية من خلال ممارسة اجهزتها المخابراتية للإرهاب والتي تم مسك عدد من افرادها في شمال العراق من قبل قوات الاحتلال الامريكي، فضلا عن ممارسته التدخل في الشؤون الداخلية العراقية ونشر الطائفية بين شرائح الشعب العراقي بتقوية طرف على أخر، كما ان طبيعة العلاقات بين العراق وتركية بعد سقوط النظام السابق واجهتها ثلاث مشاكل ، هي وجود حزب العمال الكردستاني على الحدود بين البلدين،

وكذلك المادة (١٤٠) الخاصة في وضع التركمان والتغير الديموغرافي التي تسعى لها الأحزاب الكردية في محافظة كركوك، فضلا عن مشكلة المياه، اتسمت السياسة التركية في كسب الحكومة العراقية الى جانبها بشرط وصف حزب العمال الكردستاني " منظمة إرهابية " اما في الجانب الاقتصادي احتلت تركيا المرتبة الأولى في التبادل التجاري مع العراق بعد عام ٢٠٠٣ واعتمدت لغة المصالح الاقتصادية، سواء على مستوى الحكومة المركزية او حكومة الإقليم، فضلا عن توقيعها اتفاقيات مع حكومة الإقليم من دون الرجوع الى الحكومة المركزية.

١-٦- أثر خط الحدود العراقي التركي بعد عام ٢٠٠٣

يمكن بيان أثر خط الحدود بين العراق وتركيا بعد عام ٢٠٠٣ في اتجاهين هما :

الاتجاه الاولى : الخطر الذي يمثله وجود حزب العمال الكردستاني في اتخاذه من الحدود العراقية منطلقا لعملياته الارهابية ضد الحكومة التركية، كون منطقة الحدود توافر بيئة جاذبة لهذا الحزب القادم من خلف الحدود انعكس سلبا على العلاقة بين البلدين.

ان اتساع الحدود وكونها ذات طبيعية تضاريس معينة تصلح كمخابئ، سواء كانت مناطق جبلية ام صحراوية، فضلا عن ضعف الانتماء الطائفي لسكان المنطقة الحدودية تجعل هذه المناطق صعوبة في تأمينها، وفرض الرقابة عليها، مما يشجع التنظيمات الإرهابية على التسلل من الحدود الى داخل الدول لتحقيق أهدافها وهذا ما عمل عليه حزب العمال الكردستاني (pkk) من استغلال منطقة خط الحدود العراقية التركية في شن هجمات على قوات الامن التركية، من ملاجئ له في جبال قنديل[*] في شمال العراق .[٢٣] إذ ان اختلاف الثقافة والانتماء الاثني بين المجتمعات المقيمة على طرفي الحدود في دولتين متجاورتين يعزز أمن الحدود، خاصة انه يحد من التفاعلات فيما بينهما، اما في حالة وجود تمدد اثني على جانبي الحدود فذاك يضعف امن الحدود، خاصة اللغة والثقافة المشتركة ،او الانتماء ألاثني، تجعلها حدود وصل تتجاوز الانقسامات الدولية، وهذا ما عمل عليه حزب العمال الكردستاني من وجود بيئة توفر له ممارسة عملياته العسكرية متمثلة بالطبيعة الجغرافية والحاضنة الاجتماعية لمنطقة خط الحدود .[٢٤]

وبعد عام ٢٠٠٣ شكلت التهديدات التركية باستعمال القوة لحل مشكلة حزب العمال الكردستاني بقرار من البرلمان التركي انتهاكاً لحرمة الاراضي العراقية، بالمقابل رد البرلمان العراقي على ان كل نشاط مسلح ضد دول الجوار مرفوض ، وطالبت الحكومة العراقية من اتخاذ الاجراءات اللازمة لا يوقف نشاط حزب العمال الكردستاني والتجاوزات التركية على الحدود العراقية. [٢٥] فضلا ان الحكومتين العراقية (السابقة) والتركية قد ابرمتا في تشرين الاول ١٩٨٤ ما سمي باتفاق (أمن الحدود) الذي يسمح لكل من البلدين بعمليات مطاردة حثيثة للمسلحين من الاكراد ، وخاصة حزب العمال الكردستاني على عمق (١٠) كم

داخل حدود البلد الاخر بموافقة البلدين ، الا ان تركيا استخدمت هذا الاتفاق مرات عديدة وتوغلت في داخل الاراضي العراقية الى عمق ١٥٠ كم، واقدم العراق على الغاء هذه المعاهدة من جانبه، الا ان تركيا استمرت في انتهاكاتها الصارخة لحرمة الاراضي العراقية، كما انها تناقض علاقات حسن الجوار، وقواعد القانون الدولي، ومعاهدة الحدود العراقية – التركية عام ١٩٢٦ والمعاهدات اللاحقة، فضلا على تأكيد الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ على ان هذه المعاهدة لاغية.[٢٦] فضلا عن تعثر دول المنطقة في تحويل الحدود الى نمط تعاوني إقليمي، بدأت توظفها الى النمط الصراع وهو نمط الغالب، إذ استعملت الحدود للضغط السياسي على الدول المجاورة حال توتر العلاقات معها، ومن هذه الحالات التي تعيشها المنطقة ومنها الحدود العراقية التركية، وهذا بدوره يؤدي بالنتيجة الى زيادة التهديد الحدودي وما اتبعه من رواج تجارة السلاح و دخول للمجاميع الإرهابية .[٢٧]

والاتجاه الثاني : يتمثل بالأثر الذي تؤديه تركيا في تهريب النفط العراقي، والدعم اللوجستي التي تقدمه حكومة حزب العدالة والتنمية للمجاميع الارهابية ، في ضوء شراء النفط العراقي من الحقول التي تسيطر عليها داعش الارهابي بعد احداث الموصل في حزيران ٢٠١٤.

فقد اسهمت الحدود التركية في دخول الارهاب الى الداخل العراقي وبغطاء من الحكومة التركية [*] ، وهذا ما يفسر تمدد داعش في المناطق القريبة من الحدود العراقية التركية والتي لا تزيد عن مئات الكيلومترات عن قواعد تحشد طائرات التحالف الدولي التي تقودها امريكا في قاعدة (انجليت التركية) والتي تشير بشكل واضح الأثر التركي والإدارة الامريكية المكمل في إدارة الأزمة والعمل على أطالتها، وتوجيه خطر الإرهابيين بالصيغة التي تخدم مصالحها وتناقضها مع مصالح شعوب المنطقة.[٢٨] بالمقابل اكد النائب علي اديب اغلو في الحزب المعارض ان (داعش) يحصل على مبالغ كبيرة من الاموال من بيع النفط المسروق من حقول نفط العراق وسوريا الذي يهرب الى تركيا عبر حدودها، اذ وصل المبلغ الى٨٠٠ مليون دولار في سنتين ويقول اغلو انهم مدوا انابيب من قرى الحدود التركية في كيليس وارفة وغازي عنتاب وهي مدن حدودية تركية، فضلا عن ان (داعش) يجني من بيع النفط المسروق اكثر من مليون دولار يوميا بعد سيطرته في حزيران ٢٠١٤ على مناطق غنية بالنفط في محافظة نينوى.[٢٩] وهذا ما كده ضابط في الاستخبارات العراقية ان المستهلك الرئيسي لنفط (داعش) هم المهربون الاتراك، واكد ان المهربين يقومون بسداد مشتريات النفط لنساء اعضاء تنظيم (داعش) الارهابي اللاتي يعشن في اسطنبول وانقرة وذلك للتمويه، واضاف ان التنظيم يحصل على ١٠ – ٢٠ الف برميل من حقول النفط في العراق، والتي يبيعها المهربون بأسعار منخفضة تصل في بعض الاحيان الى ١٠ دولارات للبرميل الواحد، والذي كان يباع في الاسواق العالمية بنحو ٥٠ دولار.[٣٠]

ويرى الباحث ان ديمومة الارهاب في منطقة الحدود بين العراق التركيا يأتي في ضوء الطبيعة الجغرافية لخط الحدود المتمثلة بالمنطقة الجبلية التي توافر ملاذا لحزب العمال الكردستاني(pkk) فضلا عن وجود حواضن من سكان المنطقة الحدودية جعل هذه المنطقة من الحدوداً تمثل حدود غير مستقرة بعد عام ٢٠٠٣ في نمو الارهاب العابر للحدود في صراع هذا الحزب مع الدولة التركية فضلا عن ان انقرة ترى في تنظيم (داعش) اداة لخدمة طموحاتها المتعددة تجاه العراق و تشكيل مناطق عازلة تهدد الامن الداخلي العراقي، فضلا عن استعمال الحدود من قبل تركيا واقليم كردستان في تهريب النفط العراقي، وتزويد الجماعات الارهابية بالأسلحة والتي اتخذت تستثمر هذه المجاميع الارهابية (داعش) ، وبالاعتماد على حدودها وتوفير ملاذ آمن لها لتحقيق مصالح اقتصادية واطماع جيوبولتيكية في العراق والمنطقة.

٢- الحدود العراقية السورية

يبلغ طول الحدود بين العراق وسوريا (٦٠٠) كم بنسبة ١٧،٣ % وهي تأتي بالمرتبة الثالثة بعد الحدود الايرانية من حيث اطوال حدود العراق مع دول الجوار، اعتمدت عملية تخصيص منطقة الحدود بين العراق وسورية الى الاتفاقية الفرنسية والبريطانية، في ٢٣ كانون الأول عام ١٩٢٠ وتم فيها تحديد حدود نفوذ الانتداب البريطاني في العراق بعد ضم الموصل، ونفوذ الانتداب الفرنسي في سوريا. إلا ان خط الحدود كان يمر في وسط جبل سنجار ويقسمها على شطرين، ونظرا لمطالبة الحكومة العراقية بضم جبل سنجار كله عند النظر بقضية الحدود العراقية السورية، فأجرى استفتاء عام ١٩٣٢ حول هذا الموضوع وكانت النتيجة بجانب العراق ، على ضم جبل سنجار الى العراق في ٥ آب عام ١٩٣٣، لذلك أصبح خط الحدود يبدأ من قرية خانك السفلى وينتهي جنوب خط التنف حيث ملتقى الحدود مع الأردن، والخريطة (٢) توضح التغير في خط الحدود باللون الاسود قبل الاستفتاء، وضم منطقة جبل سنجار الى الحدود العراقية ويوضحها خط الحدود باللون الاحمر . [٣١]

٢-١- الوصف الجغرافي لخط الحدود :-

يبدأ خط الحدود من قرية خانك السفلى مقابل فيشخابور على الضفة اليمنى من نهر دجلة ثم يتجه خط الحدود نحو الجنوب الغربي ويقطع سكة حديد موصل – حلب عند تل كوجك كما يقطع الطريق المحاذي للسكة والذي يربط الموصل بنصيبين عبر الاراضي السورية، ثم يستمر بالاتجاه نفسه حتى يصل تل خوده الدير، وبعد ذلك يسير بمحاذاة الحافة الغربية لجبل سنجار حتى يصل تل العروس ويبقى مستمرا بنفس الاتجاه حتى يصل تل صفوك وبعد ذلك يقطع خط الحدود نهر الفرات عند نقطة تبعد (١٠كم) شرقي البوكمال وبعد البوكمال يستمر خط الحدود باتجاهه فيقطع طريق – بغداد – حلب – ثم يقطع خط

أنابيب النفط المتجه نحو طرابلس ويقطع الرطبة – تدمر ، وأخيرا ينتهي جنوب جبل طنف ببضعة أميال حيث ملتقى الحدود الأردنية السورية .[٣٢] والخريطة (٢) توضح خط الحدود بين العراق وسوريا باللون الاسود في عام ١٩٢٠ وبعد ذلك تم تعديل خط الحدود بين البلدين في استفتاء ضم فيها جبل سنجار الى الدولة العراقية في عام ١٩٣٣ والموضح باللون الاحمر.

٢-٢- ترسيم خط الحدود وإدارته :-

مرت مرحلة تحديد خط الحدود العراقية السورية بمراحل ، فقد أقامت على طول خط الحدود (٢١٦) علامة، ومتوسط المسافة بين علامة واخرى ٢،٨ كم، وتبدأ العلامات من جنوب نقطة الحدود الثلاثية بين العراق وسورية والأردن بالعلامة (١) وحتى العلامة (٢١٦) في الشمال والتي تمثل نقطة الحدود الثلاثية بين العراق وتركيا وسورية ، تتم إدارة الحدود بالجانب العراقي في ضوء عدد من المخافر يبلغ عددها نحو ٥٨ مخفرا فضلا عن وجود ١١٣ مخفراً في الجانب السوري لحراسة الحدود، فضلا عن استخدام طائرات مروحية لحراسة الحدود، اما الجانب السوري فقد قامت ببناء ساتر ترابي وسلسلة من مخافر حراسة الحدود (١كم) بين مخفر وأخر، وبعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية في آذار عام ٢٠٠٣ اتهمت سورية بالسماح للمجاميع الإرهابية والمتطرفين العرب من دخول العراق عبر الحدود، لذلك قامت سورية على ترميم الساتر الترابي، وزيادة المخافر بفارق (٢٠٠ متر) بين مخفر وأخر، حتى تتمكن الحدود بين الدولتين من أداء وظيفتها لتحقيق الأمن لكلا الجانبي في منطقة الحدود بين البلدين.[٣٣] والخريطة (٣) تبين ان عدد المخافر بعد عام ٢٠٠٣ ، كون هذه الحدود كانت ولا زالت تمثل ممرا في دخول المجاميع الارهابية الى العراق .

ريطة (٢) خط الحدود بين العراق سوريا

المصدر : عمار شريف كاظم العظماوي، الحدود العراقية السورية دراسة في الجغرافية السياسية، جامعة بغداد، كلية الآداب، رسالة ماجستير (غير منشورة)،٢٠٠٧، ص٧٠ .

٢-٣- سكان منطقة الحدود العراقية السورية : -

تشكل منطقة الحدود امتداداً طبيعياً بين البلدين، ففي الجنوب تشكل امتداد طبيعي للمنطقة المتموجة وهي جزء من ارض الجزيرة الواقعة بين دجلة والفرات، يتركز السكان بالدرجة الأولى في المناطق الشمالية لخط الحدود، وذلك للظروف المناخية المتمثلة بأنها مناطق مضمونة المطر مع وجود تربة صالحة للزراعة، تتمثل بمدينة ربيعة العراقية ويتمثل الجانب السوري بمدينة اليعربية والمالكية، فضلا عن تركز السكان عند خط الحدود عند مدينتي البوكمال السورية، والقائم العراقية على امتداد نهر الفرات، اما في جنوب الخط عند نقطة التقاء حدود الدول الثلاث (سوريا –العراق – الأردن) قرب جبل التنف، يكون ندرة في عدد السكان، بسبب الطبيعية الصحراوية ذات التربة الرملية والمناخ الحار، وعدم توفر المياه السطحية.[٣٤]

اما أهم العشائر التي تسكن على جانبي خط الحدود في العراق وسورية ابتداءً من شمال الخط الحدودي فهي كالآتي :-

١- الكرد : يسكنون اقصى شمال الخط الحدودي وهم امتداد لأكراد شمال العراق وأكراد تركيا، وينتشرون حول مجرى نهر دجلة في العراق تتمثل بقرية فيشخابور، اما في الجانب السوري فينتشرون في منطقة رأس العين، والقامشلي، والمالكية، يعملون في حرفة الزراعة والرعي. الازيديون : وهم قبائل كردية في أصولهم يستوطنون سفوح جبل سنجار يعملون في الزراعة والرعي.

٢- الصليب (الصلبة): ينتشرون في بوادي الجزيرة، يتنقلون من ضفاف دجلة وجبل سنجار الى ضفاف نهر الفرات باتجاه القرى في سوريا تمتد حتى تدمر، يعملون بتربية الدواب المخصصة للنقل.

٣- العكيدات: من العشائر الكبيرة في العراق يسكنون الشامية ويجاورون عشائر دليم، اما في سورية فيسكنون دير الزور البوكمال، يعملون في الزراعة والتجارة. الجبور – الجغايفة : يسكنون منطقة الجزيرة الى يمين نهر الفرات باتجاه البوكمال، فروعهم في العراق (حويش، سطام) يعرفون بالشرقيين، لما في سورية فيعرفون بالغربيين في حصيبه والبوكمال ، يعملون في الزراعة والرعي .

٤- عشائر عنزة : يسكنون على امتداد نهر الفرات من عانه حتى (البوكمال) غربا ولهم امتداد في العراق وسورية والسعودية والأردن، وهي عشائر بدوية يعملون بالرعي وكان لواء الموصل قبل تأسيس الدولة العراقية اقرب الى العرب في سوريا منها الى العرب في مناطق وسط وجنوب العراق.[٣٥]

الخريطة (٣) تمثل عدد المخافر الحدودية بين العراق وسوريا

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة الموارد المائية الهيئة العامة للمساحة/شعبة انتاج الخرائط ، خريطتي محافظة الانبار ومحافظة نينوى ، بمقياس ١: ٥٠٠٠٠٠ باستعمال arsgis 9.2.عشائر شمر : تنتشر شمال الخط الحدودي قرب القامشلي في سوريا شمالا ليدخلوا الأراضي العراقية باتجاه الموصل، ينتمون في تبعيتهم للحكومة العراقية في محافظة الموصل، اما تبعيتهم للحكومة السورية في محافظة الجزيرة، يمتازون بعاداتهم البدوية ولا تشكل الحدود بين البلدين أي عائق إمامهم حيث تتجاوز العشائر الاراضي بكل حرية من دون مراعاة أهميتها السياسية، تتمثل عشائرها في العراق بشمر الجربة، وشمر طوكه، اما في سورية فعشائرها شمر الزور، شمر الدهامة.[٣٦] انظر خريطة (٤) .

يتضح مما تقدم ان خط الحدود بين العراق وسورية نشأت وفق المعيار التوافقي ، كما ان خط الحدود في قسمه الأعظم يسير بشكل متعرج عبر الصحراء، فهي تندرج وفق التصنيف الجغرافي ضمن نمط الحدود الهندسية (المصطنعة) والتي تبدو على الخريطة بهيئة خط مستقيم. وتبين ان السكان على جانبي خط الحدود ليست أثنية، ففي شمال خط الحدود يسكن الأكراد على جانبي الخط الحدودي، الذين ينتمون للقومية الكردية، اما في منطقة الحدود بعد جبل سنجار فهي قبائل عربية، ولهم اتصال عشائري على

جانبي الحدود، فنجد عشيرة واحدة تحمل الجنسية العراقية، وعلى الجانب الأخر تحمل الجنسية السورية، واهم هذه العشائر التي تسكن خط الحدود هي شمر، والجبور والكعيدات وعنزه ، وقد استغلت المجاميع الارهابية ومنها داعش مع بعض هذه العشائر بعد عام ٢٠٠٣ ، بحجة الطائفية تارة والتهميش تارة اخرى فأسهمت في اتخاذ منطقة الحدود مناطق امنة لممارسة نشاطاتها الارهابية، وبالخصوص في محافظتي نينوى والانبار.

٢-٤- تأثير خط الحدود العراقية – السورية على الحركات العسكرية

ان شكل الحدود محدب بالنسبة للجانب العراقي ومقعر بالنسبة للجانب السوري إلا انه ليس لهذا أي تأثير على الطرفين بالنظر لمرورها في منطقة صحراوية قاحلة قليلة العوارض عدا جبل سنجار، فضلا عن ان جبل سنجار لا قيمة له من الناحية العسكرية ، يمكن النظر الى الخريطة (٤). فضلا عن مجاورة سوريا الى إسرائيل فقد أصبحت لمنطقة الحدود السورية العراقية أهمية عسكري كبيرة.[٣٧]

ويتضح ان لا أهمية عسكرية لهذا التحدب والتقعر كون منطقة خط الحدود صحراوية وتخلو من العوارض الطبيعية عدا نهر الفرات وجبل سنجار، الا ان الاهمية العسكرية للحدود السورية تأتي لمجاورتها للكيان الصهيوني، فضلا عن الطبيعة الصحراوية، والفراغ السكاني، سهل تحركات المجاميع الارهابية عبر الحدود بين البلدين وشكل ضعف جيبولتيكي عملت على اضعاف قوة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ونمو ظاهرة الارهاب عبر هذه الحدود.

خريطة (٤) العشائر العراقية السورية على طرفي خط الحدود

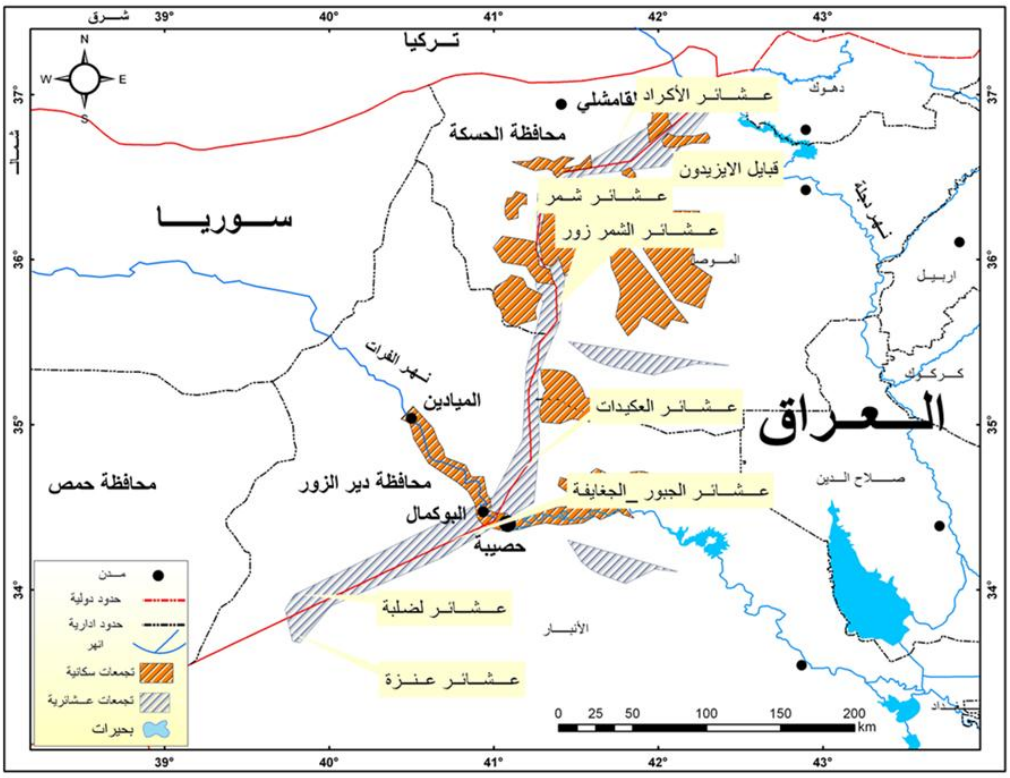

المصدر: عمار شريف كاظم العظماوي ، الحدود العراقية السورية دراسة في الجغرافية. السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧ ، ص٣.

٢-٥- العلاقات العراقية- السورية بعد عام ٢٠٠٣

ان دراسة العلاقة بين الدولتين تكتسب أهمية خاصة ، وذلك بسبب موقع الدولتين وثقلهما السياسي والجيوبولتيكي في منطقة الشرق الأوسط ، فضلا عن ان العلاقات السورية لم تكن على وفق مسار واحد، وإنما مرت بمسارات اختلفت باختلاف طبيعة الظروف الدولية ونوعية التوجه الإيديولوجي للقيادة السياسية في كلا البلدين ، فضلا عن على ان ظروف الوضع الداخلي الذي كانت تعيشه كلا الدولتين، والحقيقة ان بعد عام ٢٠٠٣ حدث هناك اكثر من عامل يدعو البلدين ان ينتهجا نمط التعاون بينهما، منها الجوار الجغرافي، والمصالح المشتركة، إلا ان ثمة نقاط تقاطع تمثلت باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، والاتهامات العراقية المتكرر لسوريا بأنها تدعم الارهاب عبره حدودها) ومما يدعم هذا الاتهام ما أشار له الرئيس السوري بشار الأسد : عندما قال " ان واجب العرب الأخلاقي مساعدة العراق

على مقاومة الغزاة الأمريكان وحلفائهم ، " فضلا عن ان موقف سوريا جاء عندما أراد جلال طالباني رئيس مجلس الحكم الانتقالي زيارة سوريا ، جاء الرد السوري (ان طالباني مرحبٌ به كصديق وليس كرئيس لمجلس الحكم في العراق)، كما ان مواقف سوريا تمثلت في فتح حدودها للجوء الكثير من كوادر النظام وقيادات الجيش السابق وقدر عددهم (٣٠٠٠٠ – ٤٠٠٠٠) ألف نسمة، لقد تحولت سوريا ملاذا لقيادات النظام السابق، ومن المعادين للتجربة السياسية الجديدة في العراق.[٣٨] فضلا عن احتضانها لعدد من المؤتمرات في دمشق بحضور أعضاء حزب البعث (جناح يونس الأحمد، وجناح عزت الدوري)، وحارث الضاري رئيس هيئة علماء المسلمين في العراق، والذي كان يقول في لقاء على قناة الجزيرة الفضائية " القاعدة منا ونحن منها " وقد اتهم وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الحكومة السورية بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق في ضوء إيواءها لهذه القيادات والتي تقوم بإعمال إرهابية داخل العراق عبر الحدود السورية. [٣٩] وعلى الرغم من التصريحات التي قامت بها الحكومة السورية من اجل تبرئة نفسها من اتهامها بدخول المجاميع الإرهابية عبر حدودها، ودعمها المادي من اجل إشعال الفتنة والعنف وعدم الاستقرار في العراق ، فقد صرح الرئيس السوري في حوار معه (توجد مصلحة إستراتيجية لدى سوريا في ان يستقر العراق امنياً لان أي تردي لأوضاع العراق الأمنية سيؤدي الى حرب أهلية قد تودي الى تفكك وحدة العراق ونحن لا نميز بين عراقي وسوري ونرغب بالتعاون مع العراق من اجل تأمين الحدود بين البلدين).[٤٠] وقد شهد عام ٢٠٠٦ انعطافه في مسار العلاقة بين البلدين[*]. كما ان الاتفاقات تناولت إمكانية البدء بتجارة الترانزيت بين البلدين وباستعمال الموانئ السورية، وفتح خط أنابيب بانياس وربط حقل غاز عكاز غرب العراق، فضلا عن إقامة منطقة حرة على الحدود، ودمج شبكات السكك الحديدية لدى البلدين.

٥- اما موقف العراق من احداث سورية في منتصف آذار عام ٢٠١١ ، فتمثل موقف الحكومة العراقية في تصريحاتها الصحفية من الثورة السورية موقف وسطي بين النظام والمعارضة في ضوء دعواتها المتكررة الى الحوار وإيجاد حل سياسي يساوي بين النظام السياسي والمعارضة، وامتنع العراق في إطار الجامعة العربية من التصويت على قرار تعليق مشاركة الحكومة السورية في اجتماعات الجامعة العربية، كذلك تحفظ العراق على العقوبات الاقتصادية المتعلقة بالحكومة السورية، ووجه السيد مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري رسالة الى الثورة السورية في شهر تشرين الثاني ٢٠١١ ، أيد فيها من سماهم ثوار سورية المطالبة بالإصلاحات، وان كان قد طلب إليهم الإبقاء على الرئيس الأسد لمعارضته سياسات الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، فضلا عن تصويت العراق لفائدة المبادرة العربية في عام ٢٠١٢ والتي نصت على تفويض الرئيس السوري صلاحياته الى نائبه لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وحذر رئيس

الوزراء العراقي نوري المالكي في ٢٧/ شباط / ٢٠١٣ من حرب طائفية في العراق والمنطقة في حال نجاح المعارضة السورية المتشددة في الإطاحة بنظام بشار الأسد، فضلا عن مشاركة القوات العراقية في القتال ضد مقاتلي النصرة الإرهابية في ٢،٣ من آذار ٢٠١٣، في معبر اليعربية على الحدود السورية العراقية الفاصل بين منطقتي اليعربية السورية وربيعة العراقية.[٤١]

ومما تقدم يتضح ان العلاقات السورية بعد عام ٢٠٠٣ ومجيء حكومة جديدة استمرت الحكومة السورية تحفظها عليها كونها جاءت مع الاحتلال الأمريكي ، فضلا عن مطالبة سوريا العرب بمقاومة قوات الاحتلال الامريكية، وكونها الهدف الأخر بعد العراق، وتعد الأزمة بين الحكومتين بعد عام ٢٠٠٣ يتمثل بمشكلة الحدود والسماح للمجاميع الإرهابية باستغلال الحدود بين البلدين في تنفيذ إعمالها الإرهابية، فضلا عن مناشدات الحكومة العراقية من منع تسلل الارهاب عبر الحدود السورية إلا أنها لم تلق آذان صاغية من الحكومة السورية، فضلا عن ما يعرف بالثورة السورية فقد كان موقف الحكومة العراقية موقف الحياد من الأزمة السورية ، والدعوة الى الحل السلمي عبر الجامعة العربية والمنظمات الدولية، وكانت للأوضاع السياسية في سوريا بعد عام ٢٠١١ انعكاسات سلبية في استغلالها من قبل المجاميع الإرهابية في بسط سيطرتها على منطقة الحدود وزيادة نمو ظاهرة الارهاب في البلدين .

٢-٦- أثر خط الحدود العراقية السورية بعد ٢٠٠٣

تضم منطقة الحدود بين العراق وسوريا مجموعة كبيرة من الكهوف والاودية والتي يمتد العديد منها الى عشرات الكيلومترات فضلا عن منحدرات التلال والكهوف ، جعل منطقة الحدود ملاذا للمهربين على مدى اجيال والتي استغلتها المجاميع الارهابية، فضلا عن ان الكثير من المواقع العراقية الواقعة بين المعبرين تتألف من مبنى صغير ذي طابق واحد وبرج مراقبة لا يضم الا قرابة ستة من افراد الامن، وقد يفصل بين موقع واخر عشرات الكيلومترات كما ان حرس الحدود ليسوا مسلحين سوى بأسلحة خفيفة ومركبة عسكرية واحدة، كما انهم يفتقرون للمعدات اللازمة لمراقبة الحدود على نحو ملائم .[٤٢] فضلا عن ذلك الاستقطاب السياسي والاجتماعي التي تشهدها المنطقة في ضوء ما يسمى بالربيع العربي عام ٢٠١١ وتصاعد النزاعات الانفصالية، جعل خروج مناطق بأكملها عن سيطرة الدولة، في ضوء سيطرة جماعات إرهابية على مناطق واسعة من الأراضي كما هو الحال في العراق وسوريا ، ساعدت هذه الفوضى الناشئة عن السيطرة على أجزاء من الدولة جزئيا او كليا في زيادة أنشطة الجماعات الإرهابية، في تسهيل حركتها في ضوء ما توافره مناطق الحدود من دعم وامداد لهذه الجماعات[٤٣] فضلا عن الفكر الايدلوجي الذي يلعب دورا محوريا في النمط الذي تتخذه الجماعات الإرهابية في اختراقها للحدود وهذا ما عملت على

نشره المجاميع الارهابية في كونها الحامية والمدافعة عن المكون السني لكلا البلدين .[٤٤] ويمكن دراسة تأثير خط الحدود بين العراق وسوريا ضمن مرحلتين هما :-

المرحلة الاولى مرحلة سقوط النظام السابق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ في ان اغلب التنظيمات الإرهابية كانوا يتخذون من طول الحدود غير المسيطر عليها كمعبر لتنفيذ أعمالهم الإرهابية، والذين يتسللوا من الحدود السورية، وان اغلب الانتحاريين الذين كانوا يفجرون أنفسهم هم من السوريين، والسعوديين، اذ اسهمت عمليات التسلل عبر الحدود من ارتفاع العدد الكلي للهجمات الإرهابية من (٣٠- ٤٠ هجمة) يوميا، (٢٠٠٥- ٢٠٠٨) ، فضلا عن ان قوات الشرطة والجيش العراقي غير قادرة على التعاطي مع الإعمال المسلحة والتحديات الأمنية من السيطرة على الحدود لقلة عددهم و ضعف تجهيزهم بالمعدات الضرورية والتي تستعمل في حماية هكذا حدود ذات طبيعة جغرافية معقدة.[٤٥]

وكانت كثيرا ما اتهمت الولايات المتحدة الامريكية سوريا بأنها تقدم الدعم للإرهابيين وتغفل عن غلق الحدود بوجههم، فضلا عن تقديم الدعم اللازم لهم بالمال والسلاح واسهمت مدينة الموصل بموقعها الجغرافي المحاذي للحدود السورية من تنامي الجماعات الارهابية على خط الحدود وذلك للأسباب التالية:-

١- وجود بعثيين في الاجهزة الحكومية وبالأخص في قيادة حدود نينوى، يعملون لصالح المجاميع الارهابية في تسهيل دخولهم للحدود.

٢- تنامي نشاط حزب البعث بحجة محاربة الامريكان والمعادي للعملية السياسية الجديدة بعد ٢٠٠٣ وتشكيل لعدد من الفصائل المسلحة كجيش النقشبندية وجيش المجاهدين.

٣- تضم مدينة الموصل عدداً كبيراً من قيادات الحرس الجمهوري السابق والحرس الخاص والاجهزة المخابراتية الذين فقدوا وظائفهم بقرار الحاكم المدني (بول بريمر) والتي تصل نسبتهم الى ٤٠% من حجم سكان الموصل.[٤٦]

٤- ارتفاع معدلات البطالة [*] في العراق وتركزه في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية ومنها نينوى حيث وصلت نسبته (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦) الى ٢٨،١٠ %، والتي زادت معدلات الجريمة والارهاب في هذه المحافظة.[٤٧] هذه العوامل مجتمعة اسهمت في خلق بيئة حاضنه للإرهاب على جانب خط الحدود والتي ساهمت في ما حدث بمدينة الموصل.

اما المرحلة الثانية بعد ٢٠١٤/٦/١٠ مرحلة احداث الموصل ثاني اكبر المدن في العراق فضلا عن خروج محافظات كالحسكة والرقة ودير الزور عن سلطة الحكومة السورية بعد عام ٢٠١٣ في توفير دعم كبير في دخول عناصر داعش عبر الحدود مع الموصل، كون هذه المنطقة من الناحية الجغرافية للحدود

مفتوحة على الحدود العراقية بمعنى عدم وجود موانع تعيق حركة مجاميع داعش فضلا الى الحواضن من سكان منطقة الحدود ساعدت في تنامي تنظيم (داعش) و تحديث قدراته العسكرية بعد سيطرت هذا التنظيم (داعش) ، في سورية على فرقتين بأعتدة وذخيرة تقدر بمليار دولار، فضلا عن ترسانة الجيش العراقي التي تركها بعد انسحابه من الموصل ، تقدر بتسليح أربعة فرق عسكرية بذخيرتها والتي تقدر بأكثرمن ملياري دولار في الموصل ولعل من اهم اسباب بسط داعش لسيطرته في مناطق واسعة في المناطق السنية بعد احدث الموصل يكمن باستخدام المجاميع الارهابية لداعش الورقة الطائفية وبانها المنقذ لمكون معين من مكونات الشعب العراقي .[٤٨]

وقد اسهمت الحدود العراقية السورية بعد احدث الموصل في زيادة مصادر تمويل داعش بعد انفتاح الحدود العراقية والسورية كحدود واحدة وغياب الدور الحكومي في كلا البلدين ومن هذه المصادر تهريب النفط عبر حدود السورية، والتي تشتريه تركيا بأسعار متدنية في المقابل اسهمت في توفير الدعم اللوجيستي والعسكري لتنظيم داعش الارهابية لداعش ، فضلا عن تهريب الاثار من الموصل و الرقة تمثلت هذه الاثار بقطع النقود والحيوانات الأثرية . [٤٩]

يتضح مما تقدم ان الفترة بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، كان للخصائص الجغرافية لخط الحدود بين العراق وسوريا المتمثلة بالطبيعة الطوبوغرافية واتساع المساحة الصحراوية لخط الحدود ، فضلا عن وجود حواضن من سكان منطقة الحدود والتي استغلتها الجماعات الارهابية ومنها (داعش) كعمق استراتيجي، لعملياتها الارهابية وملاذا امنا لها، والذي ازداد بعد احداث ٦/٤/ ٢٠١٤ الموصل وانفتاح حدود العراق وسوريا مصدرٌ لنمو ظاهرة الارهاب في العراق والذي انعكس سلبا في اضعاف قوة الدولة وفي زيادة الاعباء الامنية على الدولة العراقية .

٣- الحدود العراقية السعودية

يبلغ طول حدود العراق مع السعودية نحو (٨١٢) كم بنسبة ٢٣،٥% ، لم ترسم الحدود العراقية السعودية قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى كون العراق كان ضمن الدولة العثمانية، إلا بعد انهاء الحرب العالمية الاولى وخسارة الدولة العثمانية الحرب، وتمثلت باستيلاء الملك عبد العزيز على حائل، وقيام بريطانيا بإنشاء الدولة العراقية وفق النظام الملكي في العام ١٩٢١ بزعامة الملك فيصل، مما جعل انتقال القبائل بشكل كثيف عبر الحدود الى أثارت الكثير من المشاكل، لذلك وضعت أول معاهدة بين مملكة العراق ومملكة نجد عرفت بمعاهدة المحمرة عام ١٩٢٢ ، فضلا عن اتفاقية العقير[*] من نفس عام ، وقد

سارعت السعودية بطلب من الملك عبد العزيز من بريطانيا في وضع حد جديد لمشكلة الحدود في مؤتمر الكويت عام ١٩٢٣، وتحسنت العلاقة بين البلدين واستأنفت الاتفاقيات بينهما من العام (١٩٣٠ – ١٩٣٥)، وكان أخرها في بغداد عام ١٩٨١ في بغداد، إلا ان غزو العراق الى الكويت في عام١٩٩٠ قام على اثره النظام السابق بإلغاء الاتفاقية المعقودة بين البلدين من جانب واحد، إلا ان السعودية قامت بتسجيلها في الأمم المتحدة عام ١٩٩١، وعدها سارية المفعول[٥٠] انظر خريطة (٥).

٣-١- الوصف الجغرافي لخط الحدود :

يمتد خط الحدود بشكل منكسر في البادية وتمر ببعض الآبار يبدأ من ملتقى وادي العوجة بوادي الباطن في شرقي الكويت، وبعد ان يرسم المنطقة المحايدة بشكل (معين) تستفيد منها الدولتان في رعي المواشي كونها منطقة صحراوية. [٥١] ثم يمر بالقرب من بئر مكر النعام ومن ثم يمر بقرية جديدة عرعر بعد ان يقطع طريق الحج الحديث (طريق كربلاء – عين التمر – النخيب – ثم يداخل الأرضي السعودية باتجاه مكة المكرمة) شمالا الى ان يصل قرب جبل عنزه في منطقة التقاء الحدود العراقية الاردنية ، نقطة تقاطع دائرة عرض ٣٢° شمالا وخط طول ٣٩° شرقا .[٥٢]

٣-٢- ترسيم خط الحدود وإدارته

يعد تعليم خط الحدود بين العراق والسعودية بموجب معاهدة المحمرة، وبروتوكولات العقير، وكان للمندوب السامي البريطاني اثراً كبيراً في ترسيم الحدود بين العراق والسعودية.[٥٣] ونصت على ان الخط يبدأ بالعلامة رقم (١) وتنتهي في الشمال بالعلامة رقم (٢٦٥) عند نقطة التقاء حدود العراق والسعودية والأردن جنوب شرقي جبل عنزة، يوجد بين البلدين منفذ واحد (جديدة عرعر) على الرغم من طول الحدود بين البلدين، يتم حراسة ومراقبة الحدود على الجانب العراقي في ضوء عدد من المخافر ويقدر عددها (٦٥) مخفراً، بين مخفر وأخر (١٢،٥)،

خريطة (٥) خط الحدود بين العراق والمملكة العربية السعودية في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢

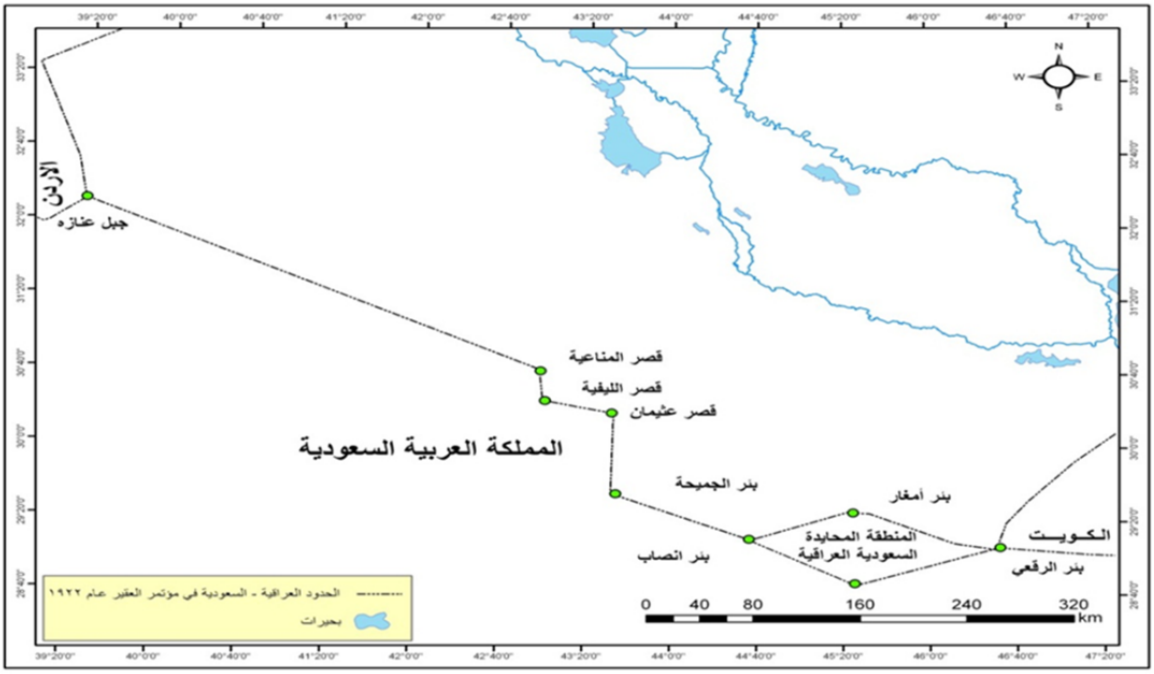

المصدر: مشاري عبد الرحمن النعيم ، الحدود السياسية السعودية (البحث عن استقرار)، الساقي للطباعة والنشر، ١٩٩٩، ص ١.

اما في الجانب السعودية تتم الحراسة بواسطة قوات حرس الحدود السعودية التي تمتلك (٤٠) مخفرا، فضلا عن بناء السعودية سياج امني على طول الحدود للحد من تسلل المجاميع الارهابية.(٥٤)

٣-٣- سكان خط الحدود العراقية السعودية

تسكن منطقة خط الحدود مجموعة من القبائل العربية والتي هي امتداد للعشائر في كل من بادية الشام والجزيرة العربية، ومن هذه القبائل غزة، وشمر، والدويش، يتسم سكان منطقة الحدود بالبداوة، ويوجد اتصال على جانبي الحدود بين هذه القبائل في الدولتين فنجد ان قبيلة واحدة تحمل الجنسية العراقية والبعض الأخر يحمل الجنسية السعودية.(٥٥)

يتضح مما تقدم ان الحدود العراقية السعودية تندرج ضمن التصنيف الجغرافي ضمن النمط الهندسي على هيئة خط مستقيم، وان هذا التقسيم تم في ضوء الدول الاستعمارية لأغراض سياسية واقتصادية تخدم أهدافه، ويتميز الشريط الحدودي بقلة عدد السكان بين البلدين كونها منطقة صحراوية، وتقل فيها سقوط

الإمطار، وخلوها من المياه السطحية، الا من بعض الابار (منطقة الحياد)، فضلا عن ان الحدود بين البلدين ليست أثنية.

٣-٤- تأثير خط الحدود العراقية السعودية على الحركات العسكرية

يمر خط الحدود كما هو مبين في خريطة (٥) في منطقة صحراوية قاحلة، لذلك يكون التأثير العسكري متساوي على طرفي خط الحدود، لذلك فان التدابير العسكرية للحركات العسكرية هو ما تتطلبها الصحراء.[٥٦] اذ تعد إستراتيجية الدفاع عن خط الحدود بين البلدين يمثل عبئا للدولة العراقية للأسباب التالية منها :-

١- كون خط الحدود منطقة صحراوية مفتوحة وخالية من اي عوارض طبيعية يمكن اتخاذها عدا جهة الغرب او الجنوب.

٢- يسهل اختراق منطقة الحدود بين العراق والسعودية، والتقدم نحو مركز ثقل الدولة (بغداد) وتهديد امنها، وهذا ما حدث في حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) وكذلك الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

وهذا ما عملت عليه الجماعات الارهابية في اختراقها لمنطقة الحدود، وتهديد لآمن العاصمة بغداد ، مستغلة اجزاء من محافظة الانبار بوصفها عمقا استراتيجيا لعملياتها الارهابية في التفجيرات والقتل والخطف.

٣-٥- العلاقات العراقية- السعودية بعد عام ٢٠٠٣

بعد سنوات من انقطاع العلاقات العراقية السعودية منذ حرب الخليج الثانية (١٩٩٠- ١٩٩١) إلا ان ما حصل من تغير في الخريطة السياسية للمنطقة بعد سقوط النظام السابق واحتلال العراق من قبل قوات التحالف الدولي التي كانت تقوده الولايات المتحدة الامريكية في ٢٠٠٣/٤/٩ ، كانت السعودية تخشى من وجود تجربة سياسية ديمقراطية جديدة في العراق من شأنها ان تؤثر على الوضع الداخلي السعودي، اذ تعاملت المملكة العربية السعودية مع الوضع الجديد في مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم المدني بول بريمر عام ٢٠٠٣ بين الترحيب، والرفض، وبعد وصول أحزاب إسلامية ترتبط بعلاقات قوية مع ايران، فضلا عن وجود دولة يحكمها قادة شيعة على حدودها الشمالية، هذا بدوره يقوي الشيعة في المملكة للمطالبة بحقوقهم في الحرية وممارسة طقوسهم الدينية وإدارة الدولة.[٥٧] لذلك عملت العربية السعودية على استقطاب الطائفة السنية للحصول على موضع قدم على الساحة العراقية، فضلا عن المتطوعين ممن يحملون الجنسية السعودية والتي أشارت لها دراسة أكاديمية أمريكية ويست بوينت (Academy west point military) ان معظم مقاتلي تنظيم القاعدة في العراق جاؤا من السعودية وليبيا، وتضمنت

السجلات (٦٠٦) من عناصر هذا التنظيم تقدر نسبة السعوديين منهم ما نسبته ٤١% أعمارهم تتراوح ما بين (٢٤ – ٢٥) سنة تصفهم بالانتحاريين.[٥٨] فضلاً عن وجود شيوخ عشائر عراقية من المنطقة الغربية يبعثون برقية تطالب بدعم من السعودية لهم والسماح بزيارتها، والذي كشفته وثائق ويكيليكس[*] في برقيات وزارة الخارجية السعودية حول العراق، والتي ترى الخارجية السعودية ان يكون التواصل معهم عن طريق المخابرات السعودية ، وكان للمؤسسة الدينية السعودية الدور الكبير في نمو ظاهرة الارهاب في العراق والمنطقة ، في ضوء الفتاوى والتي قام بها (محمد اللحيدان) في نوفمبر لعام ٢٠٠٤ والتي دعت الشباب السعودي بالذهاب الى العراق والانخراط في المجاميع المسلحة بحجة مقاتلة الأمريكان، فضلا عن وسائل الإعلام التي تبنت التحريض على الارهاب وتكفير طائفة كبيرة من الشعب العراقي، ذنبها الوحيد هو عدم التوافق مع الفكر الوهابي السعودي .[٥٩] مما دفع السلطات العراقية إقامة دعوى لمحاكمة مشايخ سعوديين حرضوا على العنف في العراق ضمن مجموعة ٥٠ رجل دين من السعودية، ومصر، قطر، والتي كشفتها في برقية من الاستخبارات السعودية الى وزارة الخارجية، والذي يحث الخارجية السعودية على استعملت نفوذها الدولي من اجل التحرك ، ومنع المحاكمة الدولية الذي تقدم بها الى العراق ضد هؤلاء المشايخ ، وزاد تدخل السعودية في الشأن العراقي في ضوء التأثير على سير الانتخابات التي أجريت منذ عام ٢٠٠٥ ، و تأكيدها على ان فوز السنة في الانتخابات العراقية هو فوز للسعودية، فضلا من إمكانية ان يكون الرئيس عربياً، وليس كرديا، فضلا عن وزير الخارجية.[٦٠] كذلك ما نشرته عام ٢٠٠٧ صحيفة (نيويورك تايمز[**] . [٦١] والعلاقات السعودية العراقية لا تشبه في حيثياتها العلاقات الودية والطبيعية بين بلدين متجاورين شقيقين، فهي علاقة قدرها ان تكون مبنية على العقيدة اكثر من المصالح والإخوة، واما الموقف السعودي من الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠ –١٩٨٨) وحرب الخليج الثانية بين العراق والكويت (١٩٩٠– ١٩٩١) مثال على تلك السياسة، ويسعى العراق الى بناء نوع جديد من العلاقة بين العراق والمملكة تساعد على الاستقرار الامني في العراق، لكنهم نسوا او تناسوا ان امريكا خلال اكثر من عشر سنوات فشلت في تحجيم الدور التخريبي للمملكة العربية السعودية في العراق.[٦٢]

يتضح مما تقدم ان المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ وقفت بالضد مع العراق في ضوء تبني سياسات ممنهجة كان الغرض منها اسقاط التجربة السياسية العراقية نتيجة ، وجود نظام حكم ديمقراطي في العراق، فضلا عن التدخل بالشؤون الداخلية من خلال دعم فتوى رجال الدين وبعض الشخصيات السياسية المتورط بدعم الارهاب بالأموال، هذه العوامل اسهمت في زيادة نمو الارهاب في العراق وانعكست سلبا على العلاقة بين البلدين.

٣-٦- أثر الحدود العراقية السعودية بعد العام ٢٠٠٣

ترتبط المملكة العربية السعودية والعراق بحدود تمتاز بطبيعتها الصحراوية والتداخل الجغرافي نتيجة وجود اراضٍ وعرة بين حدود البلدين ، مما سهل عمليات التهريب للأشخاص والبضائع، والممنوعات من الاسلحة والمخدرات، فضلا عن وجود عوامل جديدة عام ٢٠٠٣ ادت الى اختلال في ميزان القوى بين الدولتين من اختلال في عمليات حراسة الحدود المشتركة نتيجة سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣/٤/٩ وترك المناطق الحدودية سائبة في الجانب العراقي، مما ادى الى ارباك النظام الامني في منطقة الحدود بين البلدين، نتيجة زيادة عمليات التهريب المتبادلة بين الحدود، فضلا عن بروز ظاهرة استقطاب العناصر الارهابية للقيام بعمليات ارهابية في العراق تحت مسميات عديدة منها الجهاد ومقاومة الاحتلال والدفاع عن ارض مغتصبة من قبل الكفار.[٦٣] فضلا عن ان اغلب المناطق الحدودية للعراق التي ينشط فيها الارهاب هي ذات طبيعة طبوغرافية صحراوية ويمكن تشبيه وجود المجاميع الارهابية في حالة مهاجمتها من قبل قوات حرس الحدود بحالة تشبه التبخر فكلما كانت المساحة واسعة كان التبخر اسرع، وهذا يعني ان قوات حرس الحدود سوف لا تستطيع من تغطيتها لسعة منطقة الحدود وتشكل عامل ضعف في القضاء على هذه المجاميع الارهابية.[٦٤] اذ شكلت الحدود عبئا ثقيلا على كاهل الدولة، ومن ثم ضعف في بنيتها السياسية في حالات عندما تكون الحدود طويلة، وحجم قواتها المسلحة (حرس الحدود) لا تغطي خط الحدود، فضلا عن حالة الجوار العدائي غير الآمن والاختلاف الايدلوجي يسهم في جعل الحدود غير مستقرة.[٦٥] وهذا ما شهدته حدود العراق مع السعودية بعد عام ٢٠٠٣ من عملية نقل الأسلحة والإرهابيين عبر الحدود وساعدت المجاميع الإرهابية الطبيعة الصحراوية لخط الحدود فضلا عن وجود حواضن وعمليات التمويل الضخمة بأموال من قبل الجمعيات والمؤسسات الدينية السعودية، أدى الى كسب مجموعة من شرائح المجتمع العراقي في المناطق القريبة من خط الحدود في نمو الارهاب الى بقية المحافظات، وبالأخص محافظة الانبار مستغلة الطابع المذهبي، وان اختيار هذه المحافظة من قبل الجماعات الإرهابية وفيما بعد من قبل داعش لأسباب منها امتداد حدودها مع ثلاثة دول يأتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية وسورية والأردن ، فضلا عن مساحتها الكبيرة التي تساوي ثلث مساحة العراق واتساع المساحة من العوامل الجغرافية والتي تؤدي اثراً في تعزيز نمو ظاهرة الارهاب تتمثل بالمناورة، والتخفي، وامتلاك محافظة الانبار قاعدة بشرية واسعة، لديها استعداد في قبول الفكر الجهادي التكفيري خاصة في الأرياف والقرى، وهم يشكلون قابلية لتجنيد في صفوفها المسلحة.[٦٦] كذلك استطاع هذا التنظيم من كسب ود العديد من الضباط ومنتسبين من الأجهزة الأمنية المنحلة في هذه المناطق من القادة العسكريين، والخبراء في هيئات التصنيع العسكري، فضلا عن عدد من منتسبي النظام السابق،

وضمهم الى فصائله وتنظيماته بعد ان فقدوا وظائفهم السابقة وامتيازاتهم بعد حل الجيش العراقي على يد الحاكم الأمريكي المدني بول بريمر، هذه العوامل مجتمعة ساعدت هذه المجاميع الإرهابية العابرة للحدود العراقية من ان تكون لها حواضن على طول الحدود. (٦٧)

اذ كانت السعودية تسعى من هذه الإعمال في فتح حدودها ودعم المجاميع الإرهابية ماديا ومعنويا، لمجموعة من الأسباب أهمها :

أ- إثارة العنف الداخلي وعدم الاستقرار، بغيت افشال التجربة السياسية، وعجز الحكومة في توفير الأمن والاستقرار فضلا عن تردي الأوضاع المعيشية للمواطن العراقي.

ب- منع المتسللين بالاتجاه المعاكس الى الداخل السعودي.

ت- تصدير المجاميع الإرهابية من السلفيين التكفيريين الى العراق.

ث- طرح البديل المتمثلة بالقوى السياسية والأطراف الحليفة لها خارج العراق، والتي لها ارتباط بالسعودية.

فضلا عن التصريحات التي أطلقها السفير الامريكي السابق كريستوفر ادلى بمعلومات عن دور سعودية في العراق (ان السعودية تمثل الخطر الاكبر والمشكلة المعقدة للساسة العراقيين) ولم يكن للسعودية جهود واضحة في منع تسلل الإرهابية الى العراق عبر الحدود بين البلدين.(٦٨) وما يؤكد ذلك وجود المئات من السعوديين والذي يعرفوا (بالجهاديين) الى العراق بعد عام ٢٠٠٣ ولقد لقي معظمهم مصرعهم في عمليات ارهابية في العراق، وكان اهم ما يشغل العالم هو رجوع المتبقي من هؤلاء الارهابيين الى اوطانهم.(٦٩) والجدول (١٣) يوضح اهم الجماعات الارهابية الوفد الى العراق بعد عام ٢٠٠٣.

الجدول (١٣) تقديرات اعداد اهم الجماعات المسلحة الوافدة الى العراق عام ٢٠٠٣

الدولة / الجهة	عدد المسلحين	تفصيلهم
السعودية	٥٠٠٠	متواجدون في بغداد وهم يترددن الى العراق بصورة غير شرعية حسب تصريحات سعودية.
الاردن	١٧٠٠	متواجدون في المثلث السني وهم يترددن الى العراق عبر الحدود الاردنية.
فلسطين	١٥٠٠ – ٢٠٠٠	قدم هؤلاء بصورة غير شرعية معظمهم من سوريا ولبنان من مخيمات اللاجئين.
حماس والجهاد الاسلامي	٦٠٠	دخلوا العراق بصورة غير شرعية عن طريق الحدود السورية.
كتاب شهداء الاقصى	٤٠٠	قدموا من الضفة الغربية ودخلوا بصورة غير شرعية
لشكر طيبة	٢٠٠	وهي جماعة تنشط في كشمير دخلوا العراق بصورة غير شريعة.
اخرى	١٤٠٠	قدموا من ليبيا، رومانيا، فيتنام، إندونيسيا، روسيا، داغستان، ماليزيا، بصورة غير شريعة

المصدر : صلاح حسن الشمري ، الاستراتيجية الامريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغير، منشورات ضفاف، لبنان، ٢٠١٤، ص٣٩٧.

ويبين الجدول (١٣) ان المملكة العربية السعودية تأتي في مقدمة الدول والجهات الارهابية في عدد المسلحين الداخلين الى العراق والواضح من ان اغلبية هذه الجماعات قد دخلت بصورة غير شرعية عبر الحدود، وهذا يؤكد مدى مساهمة حدود دول الجوار في دخول المجاميع الارهابية ونمو ظاهرة الارهاب في العراق .

فقد واجهت منطقة الحدود العراقية – السعودية وخصوصا في الجانب العراقي مجموعة مشاكل اسهمت في عدم اداء قوات الحدود لأثرها في حمايتها من المجاميع الارهابية والتي من اهمها:-

١- عدم وجود طرق معبدة افقية تمتد على طول الشريط الحدودي، فضلا عن الطرق العمودية من الشريط الحدودي الى اقرب مدينة (ناحية او قضاء)، فضلا عن طبيعة التربة الرملية في بعض الاماكن وذات طبيعة صخرية والذي يعمل على تلف اغلب العجلات.

٢- عدد الجنود غير كافٍ وبعض الاخر تسربوا (تركوا الخدمة في قيادة حرس الحدود) ولم يعوضوا من قبل قيادة قوات حرس الحدود المنطقة الخامسة ، نتيجة الظروف المناخية ذات الطبيعة الصحراوية ، وقلة وجود المياه الصالحة للشرب والغسل ، لارتفاع نسبة ملوحة المياه الجوفية، فضلا عن قلة المواد الغذائية، التي تصل كل ١٥ يوماً .

٣- عدم وجود شبكات اتصال تأمن خط الحدود في اغلب المخافر باستثناء منطقة جديدة عرعر وجميمة.

٤- سهولة وصول المتسللين والمجاميع الارهابية لعدم وجود عوائق طبيعية سوى عمل شق صغير في السياج الحدودي.(٧٠)

٥- نقل القوات والمعدات من خط الحدود إلى داخل المدن وقدر نقل اكثر من ٢٠٠٠ عربة مدرعة مع اسلحة ثقيلة ومتوسطة نتيجة سقوط اغلب اجزاء محافظة الانبار بعد ٢٠١٤/٦/٩ مما ترك الحدود خالية بيد المجاميع الارهابية.

٦- لا توجد قرى ضمن قاطع حرس حدود المنطقة وتبعد مسافة ١٠٠الى ١١٠ كم عن النواحي والقصبات، كناحية شبكة وناحية بصية وغيرها ، ويعني ان خط الحدود في الجانب العراقي يكاد يكون خالياً من وجود سكان (٧١) .

وقد اقامت المملكة السعودية بأنشاء حاجز امني على طول الحدود مع العراق وبكلفة (٢مليار) دولار لمنع الارهابين العائدين من العراق عبر الحدود، وهذا الحاجز مزود بكاميرات مرتبطة بالأقمار الصناعية، وتؤمن ٢٠ كم^{٢} تعمل ليلا ونهارا، اكتمل بناءه عام ٢٠١٠.(٧٢)

وساهم السياج الامني في انخفاض نسبة عدد المتسللين الا اذا ارادت الحكومة السعودية ادخال من تريد الى داخل الحدود العراقية، بالمقابل بقيت الحدود العراقية حتى عام ٢٠١٥ كما كانت عليها من ضعف في التجهيز وقلت عدد قوات حرس الحدود، فضلا عن عدم امتلاكهم الى اجهزة متطورة في حماية الحدود، وعدم التعاون من قبل حرس الحدود السعودية في تبادل المعلومات حول الجماعات الارهابية التي تخرق الحدود.(٧٣)

ويتضح مما تقدم ان خط الحدود كان ممرا سهلا في دخول المجاميع الارهابية الى العراق من خلال طول خط الحدود والخصائص الطبيعية الصعبة والقاسية والمشكلات التي تعاني منها قوات حرس

الحدود، فضلا عن وجود حواضن من سكان منطقة الحدود ساهمت في توفير ملاذِ امن لهذه المجاميع الارهابية مما جعل منطقة الحدود بين العراق والمملكة العربية السعودية حدود جاذبة للإرهاب، فضلا عن الدور السياسي المتمثل في الاختلاف الايدلوجي في نظام الحكم بين البلدين، وعدم وجود رغبة سعودية في اقامة علاقات تقوم على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، على الرغم من رغبة العراق بعد التغير السياسي عام ٢٠٠٣ من اقامة علاقات جيدة مع محيطة العربي منها المملكة السعودية لذلك تعد الحدود السعودية العراقية من الحدود التي اسهمت في نمو ظاهرة الارهاب في العراق.

الاستنتاجات

لقد أفرز البحث عددا من الاستنتاجات وكما يلي:

١- اظهر البحث ان الحدود الغربية للعراق مع سوريا والمملكة العربية السعودية ، من اكثر الحدود التي ساهمت في نمو ظاهرة الارهاب من عام ٢٠٠٣ – ٢٠١٥ بسبب طول الحدود ،وطبيعتها التضاريسية ، فضلا عن الحدود التركية ذات الطبيعة الجبلية الوعرة والتي استغلها حزب العمال الكردستاني (pkk) ،في شن هجماته على القوات التركية جعل من منطقة الحدود تنشط فيها ظاهرة الارهاب .

٢- الخصائص البشرية للشريط الحدودي للمحافظات الغربية (نينوى ، والانبار) يخلو في اجزاء واسعة من وجود للسكان ، نتيجة للطبيعة الصحراوية والظروف المناخية القاسية ، سهلت دخول المجاميع الارهابية ، فضلا عن وجود اختلاف في التركيبة المذهبية للسكان مع الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ والتي اسست على اساس عرقي وطائفي ، شكلت جود حواضن للمجاميع المتسللة من خارج الحدود عملت على توفير ملاذ امن لها في ممارسة العمليات الاجرامية.

٣- تحولت حدود هذه الدول الى حدود صراع مع الدولة العراقية لأهداف سياسية واقتصادية وايدلوجية في دعم الجماعات الارهابية في ضوء ، أثارة التفرقة الطائفية من خلال اصدار الفتاوى ، فضلاً عن الدعم المادي ، في حين ساهم بعض الاخر من خلال فتح حدودها لتهريب النفط العراقي وعدم احترام سيادة العراق ، تمثلت بالحدود التركية و السورية .

٤- قلة عدد الجنود المكلفين في حراسة الشريط الحدودي، وعدم امتلاكه اجهزة متطورة تقاوم الظروف المناخية الصعبة ، فضلاً عن ضعف البنى التحتية للمخافر الحدودية والمتمثل بعدم وجود طرق مبلط افقي على طول الخط الحدودي وعمودي من الخط الحدود الى اقرب مسافة بين ناحية او مدينة يصل من (١٠٠- ١٥٠) كم .

٥- ضعف تبادل المعلومات بين بعض الدول المجاورة في الكشف عن تسلل المجاميع الارهابية ، فضلا عن خروج بعض المناطق الحدودية عن سيطرة الدولة العراقية ، بعد احداث الموصل في حزيران عام ٢٠١٤.

٦- الدور السلبي الذي لعبته قوات الاحتلال الامريكي في ترك حدود العراق مفتوحة امام الجماعات الارهابية ، من خلال حل الجيش العراقي والاجهزة الامنية على يد الحاكم المدني (بول بريمر)، مما خلق ارتفاع نسبة البطالة وصلت الى اكثر من ٣٠ % ممن فقدوا وظائفهم ، وتحول بعض من شرائح المجتمع ممن كانت تتمتع بمميزات في حكم النظام السابق الى بيئة جاذبة للإرهاب وخصوصا في محافظتين حدوديتين مع دول الجوار معارضة للعملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كمحافظتي نينوى والانبار.

الهوامش:

*) مشكلة الموصل : عندما فشل المسؤولون البريطانيون والاتراك في التوصل الى الاتفاق بخصوص ضم ولاية الموصل المتنازع عليها، احيلت الى عصبت الامم في عام ١٩٢٣ وتم تشكيل لجنة لتقوم بأعداد تقرير حول ماذا كان السكان يرغبون في البقاء مع =العراق او ان يصبحوا جزءاً من الدولة التركية، وفي اذار ١٩٢٥ زار اللجنة المناطق المتنازعة عليها (الموصل) وتم اخذ بالانتماء العرقي كعامل حاسم في حل المشكلة وقامت اللجنة من اجراء استفتاء لتحديد رغبة الشعب، وكانت نتيجة التصويت ان اغلب السكان ومن بينهم الاكراد لصالح الانضمام الى الدولة العراقية. انظر :شيركو كرمانج، ترجمة عوف عبد الرحمن عبد الله، الهوية والامة في العراق، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص٦٩- ٧٠.

**) سايكس بيكو : معاهدة سرية بين فرنسا وانكلترا في ١٥-١٧ أيار ١٩١٦ جعلت ولاية الموصل ضمن النفوذ الفرنسي، وولايتي بغداد والبصرة ضمن منطقة النفوذ البريطاني، وكان البريطانيون يرون ان منطقة الموصل الغزيرة بنفطها يجب ان تنتقل الى منطقة نفوذها .انظر : مريم عزيز فتاح ؛ تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية التركية، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧، ص٥.

***) معاهدة لوزان : عقد مؤتمر السلام في مدينة لوزان السويسرية في ٢٤/تموز/١٩٢٣، بين الامبراطورية العثمانية المهزومة في الحرب العالمية الاولى(١٩١٤- ١٩١٨) مع كل من اليونان وبريطانيا، فرنسا وايطاليا وبولونيا، ومملكة صربيا، حيث تم تحديد حدود تركيا والدول التي كانت ضمن الامبراطورية السابقة، وكان عصمت اينونو يمثل حكومة مصطفى اتاتورك حدود تركيا والدول التي كانت ضمن الامبراطورية السابقة، وكان عصمت اينونو يمثل حكومة مصطفى اتاتورك، وجاءت هذه المعاهدة لإلغاء بنود معاهدة سيفر بشكل كامل فقد حلت الحقوق التاريخية الطبيعية للأمم في تقرير مصيرها (الكردية والأرمنية) التي كانت تحت الامبراطورية العثمانية لتنضم للسلطات التركية. انظر : احمد خليل ابراهيم، اثر القضية الكردية في العلاقات العراقية – التركية بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية فرع الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ، ٢٠١٤، ص٣-٤.

١) مريم عزيز فتاح، تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية التركية، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧، ص٦- ٧.

٢) سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٠م، ص٥٤.

٣) جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، مطبعة دار المعرفة، ط٣، ١٩٦٥م، بغداد، ص٤٤٣.

٤) سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، المصدر السابق، ص٥٧.

*) المادة الثالثة من معاهدة لوزان " يجب ان تحدد الحدود بين تركيا والعراق وفق اجراء ودي يتم عقده بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة اشهر، وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق بين الحكومتين خلال المدة المذكورة، فأن النزاع ينبغي ان يحال الى عصبة الامم. انظر : رضا محمد سليم، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ٢٠٠٨، ص٣٢٥.

٥) عبد المحسن المياح، مشكلة الموصل وترسيم الحدود العراقية التركية، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م، ص٦٣.

٦) مريم عزيز فتاح، المصدر السابق، ص٥٨- ص٥٩.

*) الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK Party Democratic Kurdistan): تأسس عام ١٩٤٦ في مهاباد على يد الملا مصطفى البارزاني ، ويكثر أتباعه في منطقة أربيل ودهوك في النصف الشمالي من كردستان العراق، قاد الحركات المسلحة ضد السلطات المركزية في بغداد منذ تأسيسه، وانشق منه حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني عام ١٩٧٥، وللحزب علاقات جيدة مع تركيا والولايات المتحدة والدول الغربية ،. وللمزيد انظر : احمد خليل ابراهيم، اثر القضية الكردية في العلاقات العراقية – التركية بعد العام ٢٠٠٣، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية فرع الدراسات الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ٢٠١٤م، ص٦.

٧) جريدة الصباح، اتجاهات وجهود جديدة لضبط حدود العراق، بغداد، ١٧/ ٩/ ٢٠٠٦.

٨) مريم عزيز فتاح، تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية التركية ، المصدر السابق، ص٧٩.

٩) المصدر نفسه ، ص٨٢.

١٠) محمد شاكر حمزة، الجغرافية العسكرية، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، بلا تأريخ، ص١٨٢ –١٨٣.

١١) محمد شاكر حمزة، الجغرافية العسكرية ، المصدر السابق ، ص١٨٤.

*) تضمنت هذه المادة من الدستور عدد من الخطوات منها تستمر السلطة المنتخبة بموجب الدستور على انجاز التطبيع والاحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق المتنازع عليها في وقت اقصه ٣١ / من كانون الاول / ٢٠٠٧. انظر : سارة يونس كاكل، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١، ص١٦٣.

١٢) سطام حسين علوان، توجهات الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ، العدد ٥١، ٢٠٠٨، ص٦٥.

١٣) عماد الضميري، تركيا والشرق الاوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠٠٢، ص٥.

١٤) المصدر نفسه، ص٩.

*) ان تركيا لا تريد نفوذا إيرانياً في العراق وترغب في تقلص هذا النفوذ، فضلا ان العلاقات التركية – الإيرانية يمكن وصفها بأنها "ليست حميمة ولا عدائية "وتعود ذلك الى الحساسية التي تحكم العلاقات بينهما ولا سباب تاريخية تتعلق

بالايدلوجية السياسية للبلدين، والتنافس بينهما على النفوذ في العراق والشرق الأوسط، إضافة الى القضايا الأمنية عبر حدود البلدين. انظر :أنتوني كور دسمان وآخرون ؛ العراق تحت الاحتلال تدمير دولة وتكريس الفوضى، بيروت، ص٣٥٤.

١٥) رؤوف رستم حمادي فياض الراجحي، الدور الجيوبولتيكي المعاصر لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد كلية التربية ابن رشد، ٢٠١١م، ص ١٨٨- ١٩١.

١٦) عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد ٢٠٠٣، دار الكتب، بغداد، ٢٠١٤، ص ١٤٣.

١٧) رؤوف رستم حمادي فياض الراجحي، الدور الجيوبولتيكي المعاصر لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ، المصدر السابق ، ص١٨٨.

*) احمد داود أوغلوا وزير خارجية تركيا (السابق) : أكد على تغير صورة تركيا من بلد محاط بالمشكلات الى بلد يتمتع بعلاقات جيدة مع الكل وفسح مجال اكبر للمناورة إمام السياسية الخارجية، فضلا عن تركيا لم تعد بلد تصدر عنها ردود أفعال إزاء الأزمات في المنطقة، إنما تتابع الأزمات قبل ظهورها وتتدخل بفاعلية لكي تعطي نظاما جديدا للمنطقة المحيطة بها. انظر: عمار مرعي الحسن ؛ التنافس التركي الإيراني على العراق بعد عام ٢٠٠٣، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٤، ص١٣٠.

١٨) خالد محسن جابر اليعقوبي، السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الإقليمية والدولية، بعد نيسان ٢٠٠٣، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٨٤ – ص٣٨٦ .

**) اثر ايواء انقرة لطارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية السابق المطلوب للقضاء العراقي بقضايا ارهابية، اقامة مؤتمرات طائفية بعنوان (نصرة اهل السنة) في عام ٢٠٠٦.، فضلا عن اعتقال القوات الامريكية افراد من القوات الخاصة التركية في السليمانية بتهمة الاعداد لاغتيالات في هذه المدينة.

١٩) احمد خليل ابراهيم، اثر القضية الكردية في العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع الدراسة الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ٢٠١٤، ص٩٦.

٢٠) شيركو كرمانج، ترجمة عوف عبد الرحمن عبد الله، المصدر السابق، ص ٢٩٩- ٣٠٠.

٢١) أنتوني كور دسمان وآخرون، المصدر السابق، ص٣٤٣.

*) هذا تمثله من خلال زيارة كبار المسؤولين الاتراك الى العراق في العام ٢٠١١ على رأسهم رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان (حينذاك) وبرفقته رجال إعمال أتراك بما يقارب عددهم (١٠٢) بزيارة مدينة النجف الاشرف، فضلا عن التفاهم مع المسؤولين العراقيين على عدد من المشاريع في مجال الإنشاءات.

٢٢) عمار مرعي الحسن، المصدر السابق، ص١٣٥ –١٣٦.

*) جبال قنديل تقع على بعد (١٢٠ – ١٥٠) كم شمال مدينة اربيل في اقليم كردستان العراق وتمتد من الاطراف الجنوبية والشرقية من التركيا الى الحدود مع ايران، ويتركز مقاتلي حزب العمال الكردستاني في مناطق وعرة تشكل حصنا طبيعيا فضلا عن ان المنطقة الجبلية تمتاز بغاباتها الطبيعية الكثيفة ووديانه العميقة. انظر :) خالد حنفي علي، التهديد الحدودي بين مأزق الدولة وتغيرات المنطقة، مجلة السياسات الدولية، العدد ٢٠١، يوليو، المجلد ٥٠، ٢٠١٥، ص٦.

٢٣) رؤوف رستم حمادي فياض الراجحي، المصدر السابق ، ص١٩٠.

٢٤) شادي عبد الوهاب، المصدر السابق، ٢٠١٥، ص٧.

٢٥) علي سلمان السلامي، الابعاد الاقليمية والدولية للازمة العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية الدولية، السنة ٥، العدد ١٢، ٢٠١١، ص٧٩.

٢٦) ابراهيم خليل العلاف، فكرة المنطقة الامنية العازلة على الحدود العراقية التركية ومخاطرها على الامن القومي، مجلة اوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد١٣، ٢٠٠٠، ص٩٣.

٢٧) خالد حنفي علي، التهديد الحدودي بين مأزق الدولة وتغيرات المنطقة، مجلة السياسات الدولية، العدد ٢٠١، يوليو، المجلد ٥٠، ٢٠١٥، ص٤.

*) وهذا ما أكدته صحيفة (طرف) التركية ان خبراء أمريكيين كشفوا وجود ختم مؤسسة الصناعات الكيميائية والميكانيكية (MKE)، على الذخائر المضبوطة بحوزة إرهابيي تنظيم (داعش) الذين قتلوا من خلال اشتباكهم مع قوات البيشمركة والقوات الامريكية بالقرب من أربيل شمال العراق. فضلا عن ان الصحيفة أكدت ارتباط جهاز المخابرات التركية، وبإشراف من حكومة حزب العدالة والتنمية في قضية شاحنات الأسلحة والتي تم ضبطها في العام ٢٠١٤ الى سوريا والعراق عبر الحدود بين البلدين، عملت الحكومة التركية على محاكمة الصحفيان اللذان نشرا هذه المعلومات والتي مصدرها نائب في البرلمان وكانت ادلة الصحفيان موثقه بأفلام الفيديو توضح نقل الاسلحة الى الجماعات الارهابية (داعش).

٢٨) محمد حميد الهاشمي، داعش وخطره وابعاده ودعمه، المصدر السابق، ص٢٢.

٢٩) محمد حميد الهاشمي، داعش وخطره وابعاده ودعمه ،المصدر السابق ، ص٣٦٢.

٣٠) وكالة الانباء العراقية. انظر الموقع الالكتروني http:// Iraq news agency.com.

٣١) سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، المصدر السابق، ص ٧٣.

٣٢) محمد شاكر حمزة، الجغرافية العسكرية، المصدر السابق، ص١٨٦.

٣٣) رضا محمد سليم، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، المصدر السابق، ص١٨٦.

٣٤) عدي محسن غافل، دور العشائر في العلاقات العراقية – السورية (١٩٢١–١٩٣٥)، مجلة كربلاء العلمية، مجلد ٦، العدد الثاني، ٢٠٠٨، ص٣٨– ٤٠.

٣٥) شيركو كرمانج، ترجمة عوف عبد الرحمن عبد الله، الهوية والامة في العراق، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥.

٣٦) عمار شريف كاظم العظماوي، الحدود العراقية السورية دراسة في الجغرافية السياسية، المصدر السابق، ص٤٥.

٣٧) سيف عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، المصدر السابق، ص٧٤.

٣٨) بيداء محمود احمد وفردوس عبد الرحمن كريم، العلاقات العراقية السورية وآفاق التعاون، مجلة كلية التربية، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠١٠، ص ٤٠٦.

٣٩) المصدر نفسه ،ص ٤١٢.

٤٠) موسى جعفر راضي الموسوي ، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار الجغرافي بعد ٢٠٠٣، المصدر السابق، ص١٦٥-١٦٧.

*) اما العلاقات الأمنية فقد كانت اكثر غموضاً وإثارة، كما حصلت زيارات الى دمشق لقيادات سياسية على رأسها رئيس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية السيد عبد العزيز الحكيم، وزيارة الرئيس جلال طالباني في عام ٢٠٠٧، فضلا عن زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي في نفس السنة الى دمشق، والتي تم الاتفاق على التعاون المشترك في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية إلا ان العلاقات ساءت بين البلدين بعد تفجيرات وزارتي الخارجية والمالية العراقية الذي سميت بالثلاثاء الدامي في ١٩/ ٨/ ٢٠٠٩ ووجهت الاتهامات الى سوريا من قبل الحكومة العراقية بذلك الأمر، خصوصا قيادات حزب البعث المنحل جناح يونس الأحمد، والتي أدت الى استشهاد(١٠٠) شخص، وجرح المئات، ووصل الأمر الى مطالبة الحكومة العراقية من مجلس الأمن بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب، وهي جرائم ضد الإنسانية في حق المدنيين العراقيين. إلا ان مجلس الرئاسة الذي يضم (الرئيس جلال طالباني ونائبيه عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي) أصدروا بيانا دعوا من خلاله الى تطويق الأزمة مع سوريا، معتبرا ان سوريا ليست المقصودة بالدعوة لتشكيل محكمة دولية . انظر : خالد وليد محمود، الازمة السورية قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣، ص١٢.

٤١) خالد وليد محمود، الازمة السورية قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة، المصدر السابق، ص ١٤- ١٦.

٤٢) مهدي حسن الخفاجي، أمريكا مصدر الارهاب في العراق ، الساقي للطباعة ، بيروت ، ١٢٠١٥ ، ص٨٩- ٩٠.

٤٣) شادي عبد الوهاب، تطور مقاربات الحدود من الاقتصاد الى الامن ، المجلة السياسية الدولية ، العدد٢٠١ ، المجلد ٥٠ ، ٢٠١٥ ، ص٧ – ٨.

٤٤) محمد بسيوني عبد الحليم، الارهاب العابر للحدود، الأنماط والمحفزات، المجلة السياسية الدولية، ٢٠١، المجلد ٥٠، ٢٠١٥، ص١٣.

٤٥) نور حسين فيضي ألرشدي، التحليل المكاني للعمليات الإرهابية ٢٠٠٦- ٢٠٠٩ دراسة في الجغرافية، ط ١، مكتب الزوراء، العراق، ٢٠١١، ص٣١.

٤٦) مجموعة من الباحثين، الحشد الشعبي... الرهان الاخير، ط٢، بغداد،٢٠١٥ ، ص٥٥- ٥٦.

*) البطالة :هي عدم توفر العمل للقادرين عليه، ويمكن معرفة نسبة البطالة من خلال تطبيق المعادلة الاتية :

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / مجموع السكان النشيطون × ١٠٠ انظر علي لبيب، قاموس الجغرافيا، المصدر السابق، ص٤٠.

٤٧) نور حسين فيضي الرشدي، ، التحليل المكاني للعمليات الإرهابية ٢٠٠٦- ٢٠٠٩ دراسة في الجغرافية، المصدر السابق، ص٥٢.

٤٨) هشام الهاشمي، المصدر السابق، ص١٥٧ – ١٥٨.

٤٩) المصدر نفسه، ص٢٦٠- ٢٦٤.

*) اتفاقية العقير : بلدة تقع في الجانب الشرقي للسعودية، تم فيها تحديد الحدود بين كل من العراق والكويت والسعودية، واستمرت خمسة أيام وحضر المؤتمر ممثلا عن نجد (السعودية) ابن سعود، والمندوب السامي البريطاني في العراق برسي كوكس (Percy Cox sir)، وممثلا عن العراق وزير الإشغال والمواصلات صبيح بك وزير، والميجر مور المقيم السياسي البريطاني في الكويت، وممثلا عن الشيخ احمد جابر. انظر : حسين مجيد عبد علي الحسناوي، أزمات الحدود العراقية الكويتية، بيروت، ص٣٠.

٥٠) عدنان كاظم جبار الشيباني، الوزن الجيوبولتيكي للمملكة السعودية، أطروحة دكتورا، (غير منشورة)، ، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص٢٩.

٥١) طه الهاشمي، المصدر السابق، ص١١.

٥٢) محمد شاكر حمزة، المصدر السابق، ص١٨٧.

٥٣) زيد علي حسين، منطقة الفراغ السكاني في البادية الغربية من العراق وأثرها في قوة الدولة، رسالة ماجستير (غبر منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، ، ٢٠٠٩، ص٣٨.

٥٤) جريد الصباح، عام ٢٠٠٦، ص٢.

٥٥) محمد بركات، مشكلات الحدود العربية اسبابها النفسية واثارها السلبية، مطبعة بن سينا، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٣.

٥٦) سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكري، المصدر السابق، ص٧٦.

٥٧) عدنان كاظم جبار الشيباني، الوزن الجيوبولتيكي للمملكة العربية السعودية، جامعة البصرة، كلية الآداب، اطروحة دكتوره (غير منشورة) ٢٠١١، ص٢١٠.

٥٨) عدنان كاظم جبار الشيباني، الوزن الجيوبولتيكي للمملكة العربية السعودية ، المصدر السابق ، ص٢٢١ .

*) ويكيليكس : كلمة مركبة من كلمة (ويكي) wiki والتي تعني انتقال المكوك من والى مكان معين ، وكلمة Leaks (ليكس) تعني بالإنكليزي التسريبات ، فهي تعني نافذ الالكترونية لنشر وثائق عن فساد الحكومات ، والشركات المتعددة

الأطراف التي تمارسها على حساب الشعوب ، من اجل اطلاع الرأي العام ، في حين يرى البعض أنها مخابرات دول عظمى . انظر كتاب مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية ، مراسلات ويكيليكس ، برقيات وزارة الخارجية السعودية حول العراق ، بغداد ، ط١ ،٢٠١٥ . ص٩ – ص١٠.

٥٩) خضر عواد الغزلي ، تاريخ العلاقات السعودية – العراقية مؤسسة كتاب ، ٢٠١٤ ، ص٣ .

٦٠) مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، مراسلات ويكيليكس برقيات وزارة الخارجية السعودية حول العراق، بغداد، ط١، ٢٠١٥، ص٢٩٤.

**) ان قوة أمريكية هاجمت موقع قرب سنجار في محافظة نينوى قرب تلعفر وعثرت على بيانات تضم اسماء ومعلومات عن اكثر من (٧٠٠٠) مقاتل سعودي قد تم تجنيدهم في المساجد والجامعات واماكن العمل وقد تم ارسالهم للعراق. في حين كشفت مكافحة الارهاب في الجهاز الأمن الروسي في عام ٢٠١٤ في تقرير مفصلا عن الدعم المالي لعصابات داعش الاجرامية حول المساعدات النقدية التي تقدمها الملكة السعودية في حساب شركات تجارية تابعة الى المطلوب قضائياً (طارق الهاشمي) في بنك في لندن تحت عنوان (شريك تجاري) والذي يقوم بإيصالها الى التنظيم الارهابي داعش، من خلال اقساط متعددة.

٦١) ناصر حسين الاسدي، جذور الارهاب قراء في ملفات التطرف، المصدر السابق، ص٢٦.

٦٢) عواد الخزاعي، تاريخ العلاقات العراقية – السعودية.انظر الموقع الالكتروني

www.Kitabat.com/ar/pdf/38240.php

٦٣) جمال مالك سعيد القويزي، رؤية حول العلاقة المستقبلية بين العراق والمملكة العربية السعودية، المجلة السياسية الدولية، بدون تاريخ، ص١٧٧

٦٤) حامد سالم الزيادي، مقاتلة الارهاب في العراق الحرب الجديدة، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١٣، ص٣٩.

٦٥) صبري محمد حمد، الجغرافية السكانية في عالم متغير العولمة والنظام العالمي الجديد، المصدر السابق، ص١٣١.

٦٦) هاشم الهاشمي، عالم داعش من النشأة الى إعلان الخلافة، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٤٢.

٦٧) جمال مالك سعيد القويزي، رؤية حول العلاقة المستقبلية بين العراق والمملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ص١٧٨.

٦٨) مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، المصدر السابق، ص٢٧٥.

69) Erich Marguardt and Christopher heffel finger ،Terrorism and political slam Origins ، ideologies and methods :A Counterterrorism Textbook 2nd Edition United Sates Military Academy west point ،New York ،200 ،p:195.

٧٠) مقابلة مع العميد الركن رحيم صدام العلياوي، قيادة حرس الحدود المنطقة الخامسة، الساعة العاشرة صباحا، في ١٥/ ٥ / ٢٠١٦.

٧١) الحدود العراقية خارج السيطرة السعودية والادن وايران والكويت تتولى المهمة .انظر الموقع الالكتروني www.lraqpressagency.com

٧٢) عدنان كاظم جبار الشيباني، الوزن الجيوبولتيكي للمملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ص٢٢٢.

٧٣) مقابلة مع العميد الركن رحيم صدام العلياوي، قيادة حرس الحدود المنطقة الخامسة، الساعة العاشرة صباحا، في ١٥/ ٥ / ٢٠١٦.

المصادر

شيركو كرمانج، ، الهوية والامة في العراق، ترجمة عوف عبد الرحمن عبد الله، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥.

مريم عزيز فتاح ، تحليل العوامل التي رسمت الحدود العراقية التركية، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧.

هاشم الهاشمي، عالم داعش من النشأة الى إعلان الخلافة، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥.

جمال مالك سعيد القويزي، رؤية حول العلاقة المستقبلية بين العراق والمملكة العربية السعودية، المجلة السياسية الدولية، بدون تاريخ.

: صلاح حسن الشمري ، الاستراتيجية الامريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغير، منشورات ضفاف، لبنان، ٢٠١٤.

صبري محمد حمد، الجغرافية السكانية في عالم متغير العولمة والنظام العالمي الجديد .

مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، مراسلات ويكيليكس برقيات وزارة الخارجية السعودية حول العراق، بغداد، ط١، ٢٠١٥.

عدنان كاظم جبار الشيباني، الوزن الجيوبولتيكي للمملكة العربية السعودية، جامعة البصرة، كلية الآداب، اطروحة دكتوره (غير منشورة) ٢٠١١.

زيد علي حسين، منطقة الفراغ السكاني في البادية الغربية من العراق وأثرها في قوة الدولة، رسالة ماجستير (غبر منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، ، ٢٠٠٩.

جريد الصباح، عام ٢٠٠٦.

محمد بركات، مشكلات الحدود العربية اسبابها النفسية واثارها السلبية، مطبعة بن سينا، القاهرة، ٢٠٠٥.

حامد سالم الزيادي، مقاتلة الارهاب في العراق الحرب الجديدة ، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١٣.

حسين مجيد عبد علي الحسناوي، أزمات الحدود العراقية الكويتية، بيروت،٢٠١٣ .

خالد وليد محمود، الازمة السورية قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.

مجموعة من الباحثين، الحشد الشعبي... الرهان الاخير، ط٢، بغداد،٢٠١٥ .

محمد بسيوني عبد الحليم، الارهاب العابر للحدود، الأنماط والمحفزات، المجلة السياسية الدولية، ٢٠١، المجلد ٥٠، ٢٠١٥.

نور حسين فيضي ألرشدي، التحليل المكاني للعمليات الإرهابية ٢٠٠٦– ٢٠٠٩ دراسة في الجغرافية، ط ١، مكتب الزوراء، العراق، ٢٠١١، ص٣١.

بيداء محمود احمد وفردوس عبد الرحمن كريم، العلاقات العراقية السورية وآفاق التعاون، مجلة كلية التربية، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠١٠.

عدي محسن غافل، دور العشائر في العلاقات العراقية – السورية (١٩٢١–١٩٣٥)، مجلة كربلاء العلمية، مجلد ٦، العدد الثاني، ٢٠٠٨.

رضا محمد سليم، الجغرافية السياسية للعراق دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ٢٠٠٨.

عبد المحسن المياح، مشكلة الموصل وترسيم الحدود العراقية التركية، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ .

رؤوف رستم حمادي فياض الراجحي، الدور الجيوبولتيكي المعاصر لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد كلية التربية ابن رشد، ٢٠١١.

) عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد ٢٠٠٣، دار الكتب، بغداد، ٢٠١٤.

عمار مرعي الحسن ، التنافس التركي الإيراني على العراق بعد عام ٢٠٠٣، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١٤.

خالد محسن جابر اليعقوبي، السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الإقليمية والدولية، بعد نيسان ٢٠٠٣، الدار العربية للعلوم،

: سارة يونس كاكل، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١.

سطام حسين علوان، توجهات الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ، العدد ٥١، ٢٠٠٨.

عماد الضميري، تركيا والشرق الاوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.

شيركو كرمانج، ترجمة عوف عبد الرحمن عبد الله، الهوية والامة في العراق، ط١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥.

احمد خليل ابراهيم، اثر القضية الكردية في العلاقات العراقية – التركية بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية فرع الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ، ٢٠١٤.

احمد خليل ابراهيم، اثر القضية الكردية في العلاقات العراقية – التركية بعد العام ٢٠٠٣، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية فرع الدراسات الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، ٢٠١٤.

جريدة الصباح، اتجاهات وجهود جديدة لضبط حدود العراق، بغداد، ١٧/ ٩/ ٢٠٠٦.

سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٠ .

جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، ط٣، مطبعة دار المعرفة، ، ١٩٦٥، بغداد.

عمار شريف كاظم العظماوي، الحدود العراقية السورية دراسة في الجغرافية السياسية، جامعة بغداد، كلية الآداب، رسالة ماجستير (غير منشورة)،٢٠٠٧.

محمد شاكر حمزة، الجغرافية العسكرية، مديرية المطابع العسكرية، بغداد، بلا تأريخ .

علي سلمان السلامي، الابعاد الاقليمية والدولية للازمة العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية الدولية، السنة ٥، العدد ١٢، ٢٠١١.

مهدي حسن الخفاجي، أمريكا مصدر الارهاب في العراق ، الساقي للطباعة ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص٨٩- ٩٠.

شادي عبد الوهاب، تطور مقاربات الحدود من الاقتصاد الى الامن ، المجلة السياسية الدولية ، العدد٢٠١ ، المجلد ٥٠ ، ٢٠١٥

عواد الخزاعي، تاريخ العلاقات العراقية – السعودية.انظر الموقع الالكتروني

www.Kitabat.com/ar/pdf/38240.php

الحدود العراقية خارج السيطرة السعودية والادن وايران والكويت تتولى المهمة. انظر الموقع الالكتروني

www.Iraqpressagency.com

جمال مالك سعيد القويزي، رؤية حول العلاقة المستقبلية بين العراق والمملكة العربية السعودية، المجلة السياسية الدولية، بدون تاريخ، ص١٧٧.

حامد سالم الزيادي، مقاتلة الارهاب في العراق الحرب الجديدة، دار الجواهري، بغداد ، ٢٠١٣. وكالة الانباء العراقية. انظر الموقع الالكتروني

http://Iraqnews.agency.com

مقابلة مع العميد الركن رحيم صدام العلياوي، قيادة حرس الحدود المنطقة الخامسة، الساعة العاشرة صباحا، في ١٥/ ٥ / ٢٠١٦.

46- Terrorism and political Erich Marguardt and Christopher heffel finger, slam Origins ، ideologies and methods :A Counterterrorism Textbook 2nd Edition United Sates Military Academy west point ،New York ،200 ،p:195

Abstract

Political boundaries turned out to be a key providers for lack of internal and regional stability; due to their definition as lines at which state sovereignty begins and ends, they are connected with two main pints:- internal relating the ability of the state to secure them from any real or potential threats and external and international subjects to regional and international influences relating border security. Threats are focused on the Iraqi border after 2003, as they are exposing to the US occupation , the loss of state sovereignty , and the unprotected borders, they become a conduit for non-traditional threats with tangled and escalating nature to represent a cross-border terrorism. Moreover some of the neighbor countries employed their borders, taking advantage of the geographical characteristics of the border area of the Iraqi state through the infiltration of terrorist groups and their support to political and economic and ideological differences contributed to the growing phenomenon of terrorism in Iraq till this day.